

الأمم المتحدة

E

Distr.

GENERAL

E/C.10/1994/10

28 March 1994

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

الدورة العشرون

جنيف، ٢ - ١١ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية

والنظر في الأنشطة المقبلة للجنة

أنشطة البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية

تقرير من إعداد أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

موجز

يقدم هذا التقرير وصفاً لأنشطة برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
المعني بالشركات عبر الوطنية، والوحدات المشتركة المنشأة مع اللجان الإقليمية، منذ الدورة التاسعة
عشرة للجنة.

.E/C.10/1994/1

*

.../..

160594 130594 94-15334

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١٠ - ١	- مقدمة - أولا
٦	٨٢ - ١١	- تغذية البرنامج في عام ١٩٩٣ - ثانيا
٦	٢٤ - ١١	ألف - البحث وتحليل السياسة
١٧	٤٨ - ٢٥	باء - الخدمات الاستشارية والتدريب
٢٧	٥٨ - ٤٩	جيم - المعلومات والمحاسبة
٣٦	٨٢ - ٥٩	DAL - الأنشطة الإقليمية
الجدوال		
٩	عدد تقارير وسائل الإعلام عن تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣، حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	- ١
٢١	الجهات المتلقية للمساعدة التقنية في عام ١٩٩٣	- ٢
٢٨	الصندوق الاستئماني للبرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية (العام والمخصص) التابع للأونكتاد: الإيرادات، ١٩٨٨-١٩٩٣	- ٣
٢٩	مجموع الموارد والمدفوعات الخارجية عن الميزانية للصندوقين الاستئمانيين العام والمخصص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	- ٤
٣٠	نفقات حلقات العمل وغيرها من الأنشطة التدريبية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	- ٥
٣١	النفقات الخارجية عن الميزانية المتعلقة بالمشاريع الاستشارية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	- ٦
الأطر		
٨	مقالات نقدية مختارة من منشورات عام ١٩٩٢	- ١
١١	ردود الفعل العامة إزاء تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣	- ٢
١٨	موجز لأنشطة استشارية مختارة	- ٣
المرفقات		
٤٢	قائمة المنشورات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والاستثمار المباشر الأجنبي ال الصادر في عام ١٩٩٣	- ١
٤٦	حلقات العمل والحلقات الدراسية والندوات واجتماعات المائدة المستديرة الرئيسية المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي التي عقدت في عام ١٩٩٣	- ٢

أولاً - مقدمة

- ١ - طلبت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية الى الأمين العام، في دورتها التاسعة عشرة، أن يقدم الى اللجنة في دورتها العشرين تقريراً عن تنفيذ البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية، بما في ذلك أنشطة وحداتها المشتركة التي تشكل جزءاً من اللجان الإقليمية. وقد أعد هذا التقرير البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية استجابة لذلك الطلب. والتقرير يركز على ثلاثة عناصر رئيسية في البرنامج: البحث وتحليل السياسة العامة؛ والخدمات الاستشارية والتدريب؛ والإعلام والمحاسبة؛ فضلاً عن أنشطة الوحدات المشتركة مع اللجان الإقليمية. وتسبق ذلك مناقشة موجزة لإعادة تشكيل البرنامج ونقله الى الأونكتاد، والتعاون مع منظمات دولية أخرى ووكالات الأمم المتحدة، وأنشطة التوسيع في الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٢ - وفقاً لإعادة تشكيل الأمانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، يجري تنفيذ أنشطة البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية في مكتب الأمم المتحدة بجنيف بوصفه جزءاً متمماً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكان قد تم في المرحلة الأولى من إعادة التشكيل، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، إدماج مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في شعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتم في المرحلة الثانية من إعادة التشكيل، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ باء المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، إدماج أنشطة البرنامج، وكذلك أنشطة برنامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في الأونكتاد. وببدأ وضع البرنامج موضع التنفيذ في جنيف في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.
- ٣ - والهدف من دمج الأنشطة التي كانت مشتتة في السابق في المجالات المتراكبة ترابطًا وثيقاً للتجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات هو إتاحة تحقيق أشكال من التعاون مفيدة لأهداف كل من تلك البرامج ولدعم الفني المقدم من الهيئات الحكومية الدولية التي تتبعها. وعند تنفيذ هذا الدمج، تم الاحتفاظ بثلث قوة البرنامج (٤٤ وظيفة ثابتة) في نيويورك لتلبية احتياجات الهياكل الجديدة بالمقرب.
- ٤ - وكان الهبوط الفعلي في قوة البرنامج أقرب الى النصف، بسبب تخفيض غير متوقع في التبرعات المقدمة الى الصندوق الاستئماني للشركات عبر الوطنية، مما اقتضى إلغاء ٣٠ وظيفة مؤقتة محسوبة على النفقات العامة. ومن المؤمل أن تعود تبرعات الدول الأعضاء للصندوق الاستئماني للشركات عبر الوطنية الى مستوياتها التقليدية حالما يتم تنفيذ إعادة التشكيل في فترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤، مما يتيح توسيعاً في أنشطة التعاون التقني استجابة للطلبات المتزايدة على المساعدة من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

- ٥ - ولوضع إعادة التشكيل موضع التنفيذ، أنشأ الأونكتاد شعبة جديدة للشركات عبر الوطنية والاستثمار لتنفيذ البرنامج، فضلاً عن أنشطة الأونكتاد ذات الصلة في مجالات الاستثمار المباشر الأجنبي، والتحويل الى القطاع الخاص، وتنمية المشاريع. كذلك جرى توسيع نطاق مسؤوليات الوحدات المشتركة مع اللجان/

الإقليمية من أجل إظهار أوجه التعاون التي يمكن تحقيقها من خلال الاضطلاع بمشاريع مشتركة مع برامج أخرى في الأونكتاد.

٦ - وقد انشئت بالفعل مجالات مختلفة للتأزر والتعاون مع برامج أخرى في الأونكتاد على النحو التالي:

(أ) بذلت جهود خاصة في صدد برنامج الأونكتاد المعنى بالتقنولوجيا، بالنظر إلى العلاقات المتبادلة الوثيقة بين الاستثمار ونقل التقنولوجيا على وجه الخصوص. وبالتالي فقد جرى إعداد ورقة مشتركة عن "الخيارات في إطار السياسة العامة لتنشيط التنمية ونقل التقنولوجيات السليمة بيئياً" لحلقة عمل عقدت في أوسلو، النرويج، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣؛ وقام موظفو البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية أيضاً بالمساعدة في خدمة ذلك الاجتماع وفي إعداد تقريره. ويقوم البرنامجان معاً أيضاً بإعداد لندوة رفيعة المستوى بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي والتقنولوجيا في إفريقيا؛ ويضطلعان (بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة) بإجراء دراسة ذات منحى متعلق بالسياسة العامة عن أثر الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة على الهجرة؛ ويقومان بوضع اللمسات الأخيرة على دراسة متعلقة بنقل التقنولوجيا في قطاع الخدمات؛

(ب) يجري حالياً إعداد دراسة مشتركة، مؤسسة على بحث ميداني في عدد من البلدان، مع شعبة التجارة الدولية عن الأشكال غير السهمية للاستثمار المباشر الأجنبي وال الصادرات من البلدان النامية، كما يجري إعداد دراسة عن الممارسات التجارية التقييدية في قطاع الخدمات بالتعاون مع وحدة الممارسات التجارية المقيدة، التابعة للشعبة. وفي مجال الخدمات أيضاً، يسهم البرنامج في حلقة دراسية بشأن "تعزيز تطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية دعماً للتجارة في الخدمات" ينظمها قسم الخدمات بشعبة التجارة الدولية بالأونكتاد؛

(ج) وفي مجال التعاون التقني، بدأ في إجراء مناقشات مع برنامج الأونكتاد تتعلق بالتقنولوجيا وأجزاء أخرى ذات صلة من نظام الأونكتاد بفرض زيادة كفاءة وفعالية تنفيذ المشاريع في الميدان. واستفاد البرنامج أيضاً من الخدمات التي توفرها وحدة التعاون التقني والسياسة والتنسيق لأمانة الأونكتاد ككل، ويشمل ذلك الخدمات المتعلقة بجمع الأموال؛

(د) وفيما يتعلق بخدمات البرنامج المتعلقة بالمعلومات. تبذل جهود لإعادة نظام المعلومات الخاص بالبرنامج إلى كامل قدرته السابقة، بغرض إنشاء وحدة مراجع يمكنها كذلك أن تخدم برامج أخرى للأونكتاد ذات صلة وثيقة؛

(ه) وأخيرا، استفاد البرنامج من التغذية المرتدة من أجزاء مختلفة من أمانة الأونكتاد في إعداد التقارير للدورة العشرين للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية. وكما يستدل من هذه الأنشطة، بدأت بالفعل عملية الاستفادة من أشكال التعاون المختلفة.

ومن المتوقع أيضا، أن يقوم البرنامج، كجزء من الجهود المبذولة للاستفادة من مختلف أوجه التعاون، بالمساهمة، حسب الاقتضاء، في توفير الدعم الفني لمجلس الأونكتاد للتجارة والتنمية في المسائل التي تدخل ضمن اختصاص البرنامج ولأفرقة الأونكتاد العاملة المخصصة المعنية بالاستثمار والتدفقات المالية وبالعلاقة المتبادلة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا، ريثما يتم استعراض برامج عملها الذي يعتزم المجلس القيام به خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٤.

٧ - ويطلب البرنامج موارد خارجة عن الميزانية لعدد من أنشطته، وقد تلقى البرنامج مع العرفان تبرعات أو إعلانات تبرعات في عام ١٩٩٣ من حكومات جمهورية كوريا، والدانمرك، والصين، وناميبيا، والنرويج. وبإضافة إلى ذلك قامت حكومات ألمانيا وبلجيكا والدانمرك بدعم البرنامج بتوفير خبراء مساعدين، كانت مساهماتهم في تنفيذ برنامج العمل كبيرة. واستفاد البرنامج أيضا من جهود عدد كبير من المتدربين المقيمين الذين ساعدوا، بدون أجر، في مختلف جوانب العمل الذي كانت تدعو الحاجة إلى القيام به.

٨ - وكما كان الحال في الماضي، استفاد البرنامج من المدخلات التي قدمها المستشارون الخبراء وباحثون عديدون في الميدان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم أيضا تنظيم عدد من اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة كانت جزءاً متтыما في عملية إعداد دراسات عددة في إطار البرنامج.

٩ - ولما كان البرنامج مركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للمسائل المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية، فقد واصل بنشاط التعاون مع منظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، فقد تعاونت على سبيل المثال إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسة بصورة نشطة في إعداد بعض التقارير المعروضة على اللجنة. والتعاون السابق مع البنك الدولي في إطار مساهمة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تلاه في العام الماضي إعداد دليل عن "تحرير المعاملات التجارية الدولية في الخدمات" وعلى أساسه قدم تعاون تقني لبلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في إطار مشروع أقاليمي ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعاون البرنامج أيضا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إعداد ورقة عن "الاستثمار المباشر الأجنبي في منطقتين ديناميتين: آسيا وأمريكا اللاتينية" لحلقة العمل غير الرسمية المعنية بعلاقات الاستثمار المباشر الأجنبي مع الاقتصادات الدينامية لغير الأعضاء التينظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس، من ١٢ إلى ١٣ تموز/ يوليه ١٩٩٣. وقد سبقت الإشارة إلى مشروع مشترك مع المنظمة الدولية للهجرة. وتعاون البرنامج أيضا مع منظمة العمل الدولية في إعداد "خدمات وسائل الإعلام: دراسة استقصائية للصناعة وشركتها الكبرى" (ST/CTC/159). وأخيرا، تعاون البرنامج مع عدد من المنظمات الدولية

في تنفيذ برنامجه للمساعدة التقنية، بما في ذلك منطقة التجارة التفضيلية لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، ومنظمة دول شرق الكاريبي، والدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابعة للبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

١٠ - وكما كان الحال في الماضي، اضطلع البرنامج بعده من الأنشطة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور. وكانت الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذا الغرض هي نشرة Transnationals، وهي رسالة إخبارية واسعة التوزيع تغطي على أساس مستمر أنشطة البرنامج؛ وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، صدر منها العددان ١ و ٢. وأصبحت مجلة Transnational Corporations (الشركات عبر الوطنية)، التي واصلت صدورها أيضاً، مجلة ثابتة تجذب مساهمات من كبار الخبراء في الميدان. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم إعداد الأعداد الثلاثة من المجلد الثاني من هذه النشرة. وبفرض ايجاد تفهم أفضل لدور الشركات عبر الوطنية،نظم البرنامج وأو اشترك في رعاية عدد من حلقات العمل خلال عام ١٩٩٣ شارك فيها مقرر و سياسة وأكاديميون وتنفيذيون من الشركات عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدة التقنية المقدمة إلى بلدان عديدة، وبخاصة برنامج تنظيم المشاريع والتكنولوجيا، كانت تمثل الطريق الأقصر للوصول إلى جمهور عريض.

ثانياً - تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٣

ألف - البحث وتحليل السياسة

١١ - يتمثل الغرض الرئيسي لوظائف البحث وتحليل السياسة في البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية في زيادة المساعدة على إيجاد تفهم أفضل لأنشطة الشركات عبر الوطنية والأثر الذي تحدثه على التنمية الاقتصادية الوطنية والدولية. وفي عام ١٩٩٣، ركزت هذه الأنشطة على تحليل الاتجاهات والمسائل القطاعية وكذلك قضايا العولمة والسياسة العامة. وقد شمل إعداد "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣" (World Investment Report 1993) جميع هذه الأنشطة وبالإضافة إلى ذلك استفاد من مساهمات من أجزاء أخرى من البرنامج. (الاطلاع على القائمة الكاملة للمواد المنشورة في عام ١٩٩٣، انظر المرفق ١).

١٢ - وكان أهم الأعمال التي نشرت في هذا الصدد في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣ "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣: للشركات عبر الوطنية والانتاج الدولي المتكامل" (رقم المبيع E.93.II.A.14) (WIR93). وأصدرت خلاصة تضييقية لهذا التقرير (ST/CTC/159) لتسهيل فهم التقرير الأصلي الكامل. والعمل جار في إعداد "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٤" الذي يتناول الشركات عبر الوطنية والعمالة ومكان العمل. وسيستند تقرير عام ١٩٩٤، شأنه شأن التقارير السابقة، إلى بعض التقارير المعروضة على اللجنة وفي مقدمتها تقرير عن "اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبي" (E/C.10/1994/2) وأخر عن "الشركات عبر الوطنية والعمالة". (E/C.10/1994/3)

١٣ - ويوثق "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣" النمو المتواصل في الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي يتوقع أن يزيد تدفقه إلى البلدان النامية إلى الضعف، ويقدم بيانات لم يسبق تقديمها قط عن أكبر

الشركات عبر الوطنية، ويورد بوجه خاص تحليلا لنشوء نظام انتاجي دولي متكامل ولبعض ما يترتب عليه من آثار في السياسات العامة. والجدير بالتنويه أن التطورات التنظيمية والتكنولوجية أتاحت طائفة من الفرص الانتاجية الجديدة. وأخذت الاقتصادات الوطنية تترابط من خلال شبكة كثيفة من العلاقات التعاونية ضمن الشركات وفيما بينها. وأخذ الاستثمار المباشر الأجنبي ينتقل بالاقتصاد العالمي إلى حالة من "التكامل العميق"، حالة لا تشاهد فيها السلع والخدمات فحسب، بل رأس المال والتكنولوجيا واليد العاملة أيضا تتدفق ذهابا وإيابا عبر الحدود في إطار منظومات الشركات. وينظر "التقرير" في دور الشركات عبر الوطنية في قيادة هذا الاتجاه الجديد من التكامل الاقتصادي الدولي الذي يصفه بأنه انتقال من الروابط السطحية القائمة على التجارة إلى روابط أعمق قائمة على الانتاج. وبيني نتائجه على ظهور استراتيجيات وهيكل جديدة على مستوى الشركات تشير في مجموعها إلى بدء نشوء نظام انتاجي دولي أكثر تكاملا من ذي قبل وقد يؤثر في نمط العلاقات الاقتصادية العالمية في المستقبل. وتثير هذه التغيرات عددا من المسائل على مستوى السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالهوية الوطنية للشركة والعلاقات بين الشركة الفرع والشركة الأم، والضرائب. وينظر "التقرير" أيضا في نوع سياسات الاستثمار التي يمكن أن يتوجها مقررو السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق الانتاج الدولي المتكامل.

١٤ - وكما حدث مع "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٢: الشركات عبر الوطنية كمحركات للنمو" (رقم المبيع ١٩ E.9.II.A.19) الذي بدأت تظهر مقالات نقدية عنه في الصحافة المتخصصة (انظر الإطار ١ للاطلاع على مقتطف من إحدى هذه المقالات)، فقد صدر هذا "التقرير" من خلال عدد من المؤتمرات الصحفية والاجتماعيات الإعلامية المخصصة لرجال الصحافة وتلقى تغطية واسعة في جميع أنحاء العالم. (ويصنف الجدول ١ وسائل الإعلام إلى ١٣٠ التي دعا إلى علم البرنامج أنها غطت "تقرير عام ١٩٩٣"). واشترك لفيف من الموظفين أيضا في برامج تلفزيونية وإذاعية وحضرها عددا من المؤتمرات الفنية ليتحدثوا عن العمل الذي يقوم به البرنامج. وتعاونت مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تعاونا فعالا في استهلال هذا "التقرير"، كما فعلت اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالاجتماعيات الإعلامية التي عقدت بهذا الشأن للصحفيين في فيينا ووارسو وفي سانتياغو على التوالي. وكان لهذا "التقرير" صدى حسن لدى الخبراء في هذا المجال (الإطار ٢) وأحيل إليه كثيرا في الصحافة التجارية الدولية وفي المنشورات الأكاديمية بوصفه مصدرا للمعلومات المتعلقة بالتطورات في الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٥ - وبالإضافة إلى ما تقدم، نظم البرنامج، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي وجامعة التجارة الدولية والعلوم الاقتصادية، مؤتمرا رفيع المستوى عن "الشركات عبر الوطنية والصين" عقد في بيجننغ، الصين، من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ واستعرض حالة الاستثمار المباشر الأجنبي في الصين والمسائل المتعلقة به واختتم بتوصيات للسياسات تحدد كيفية زيادة تحسين المناخ الاستثماري في الصين. واستعدادا لهذا المؤتمر، وكمادة خلفيّة له، ترجم "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٢: الشركات عبر الوطنية كمحركات للنمو" إلى اللغة الصينية ونشر في الصين؛ شأنه شأن الخلاصة التنفيذية لـ "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣: الشركات عبر الوطنية والانتاج الدولي المتكامل"؛ وستنشر أيضا نسخة صينية كاملة من "تقرير عام ١٩٩٣".

الإطار ١ - مقالات نقدية مختارة من منشورات عام ١٩٩٢

ب شأن مكتبة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية:

"شرع برنامج الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية في تنفيذ مهمة جبار، وهي مهمة جمع أعظم أعمال هذا البحث الواسع تأثيراً وأكثرها دواماً، في مجموعة من المجلدات، قوامها عشرون مجلداً، يتولى الإشراف العام على تحريرها جون دانيينج المعترف به بوصفه كبير كهنة البحوث المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ... والمجلدات الأربع الأولى ممتعة بحق والانطباع الغالب الذي تركه هذه المجلدات الأربع هو عن مجال من البحث أثرى ثراء غير عادي، لا بطائفة المسائل التي تناولها بالدراسة فحسب بل وبجذبه أحسن العقول من مختلف الاختصاصات لتحليل القضية التي تطرحها الشركات عبر الوطنية وما هذه المجلدات الأربع سوى فواحة شهية للمجلدات الستة عشر التي سنتيها". V.N. Balasubramanyan, جامعة لانكستر، مستعرضاً المجلدات ١ - ٤ في العدد الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٤ من المنشور Business History.

ب شأن تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٢:

"لا بد لكل من يعنيه أمر الأعمال التجارية الدولية أو المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات أو التنمية الاقتصادية أو التجارة الدولية، لأغراض تتعلق بالبحث أو التدريس أو السياسة العامة، من قراءة "تقرير الاستثمار العالمي" واقتئائه لمكتبه الشخصية. وهذا الاستنتاج مما يلخصه الاستنتاج الذي توصل إليه ساغافينيجاد [JIBS, ١٩٩١, ٤: ٧٤٩] الذي دعا إلى جعل قراءة "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩١" مقررة في جميع دورات تعليم التجارة الدولية ويسامح "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٢" مساهمة كبيرة ... في تحليل حالة معرفتنا بأثار الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية في العديد من الأبعاد الهامة وتحليله متوازن ويميز بتأن بين مختلف آثار الشركات عبر الوطنية وهو على الرغم من مأخذين بسيطين كتاب ممتاز وقيم ... ". من مقالة نقدية بقلم Journal of International Business, Western Business School, University of Western Ontario (أهم مجلة متخصصة في مجال التجارة الدولية)، ١٩٩٣ (الربع الثالث): الصفحتان ٦٠٤ و ٦٠٨.

الجدول ١ - عدد تقارير وسائل الإعلام عن تقرير الاستثمار العالمي
لعام ١٩٩٣، حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

الاقتصاد	ردود فعل وسائل الإعلام
اسبانيا	١
المانيا	١٠
إيران (جمهورية - إسلامية)	٣
ايطاليا	١
البرازيل	٨
بلجيكا	٣
بولندا	١٠
تايلند	٤
ترينيداد وتوباغو	١
جمهورية كوريا	١
الدانمرك	١٣
السويد	٤
سويسرا	٣
شيلي	٩
الصين	٢
فرنسا	٦
فنلندا	٢
الكرسي الرسولي	١
كندا	٣
كينيا	٢

الاقتصاد	ردود فعل وسائل الإعلام
ماليزيا	٣
المكسيك	١
المملكة المتحدة	١٣
ميانمار	١
النرويج	١
النمسا	٦
نيجيريا	١
الهند	١٧
هنغاريا	١
هولندا	١
هونغ كونغ	١
الولايات المتحدة	٤٤
اليابان	٥
المجموع	١٥٩

المصدر: برنامج الأونكتاد المعنى بالشركات عبر الوطنية.

الإطار ٢ - ردود الفعل العامة إزاء تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣

"تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣ عمل هام يتجاوز بقدر كبير حدود توفير البيانات عن عدد المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات وحجمها وأنماطها الاستثمارية، إذ يوضح أن هذه الشركات، إذ تعيد تشكيل سلسل القيم لديها وتبني منظماتها حول شبكات متكاملة، إنما تعمل على تعميق تكامل الاقتصاد العالمي إلى حد أكبر بكثير. ولما كان هذا التقرير يتجاوز كثيراً حدود التحليل وينظر في الآثار الهامة لهذه التطورات، فهو وثيقة لا بد لكل من مزاولي المهنة ومقرري السياسات من قراءتها. وأرجو أن يحظى هذا التقرير بالاهتمام والأثر الجدير بهما." Christopher A. Bartlett.

"يتخذ التقسيم الدولي للعمل أكثر شكل الاستثمار عبر الوطني المباشر بالإضافة إلى التجارة الدولية التقليدية. واشتد التنافس فيما بين البلدان على هذه الاستثمارات المباشرة التي توفر وظائف ودخل وإيرادات ضريبية، وستزداد شدته بدخول مشتركين جدد في هذه العملية كالبلدان الاشتراكية سابقاً. وجرىتناول أهمية هذه الأنشطة بالتحليل المستفيض في "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣" الذي صدر مؤخراً: الأمر الذي يجعل هذا التقرير جديراً فعلاً بالقراءة فيما يتعلق بهذا الموضوع." Friedrich William Christians, رئيس مجلس المشرفين, Deutsche Bank AG.

"خرج برنامج الأونكتاد المعنى بالشركات عبر الوطنية -- فخر القطاع الاقتصادي في الأمم المتحدة -- مرة أخرى بتقرير ممتاز، إذ يقدم "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣" تحليلاً ثاقب النظر لنشوء نظام انتاجي دولي متكامل، فيطرق مجالاً جديداً في تفهم الهيكل المتطور للنظام الاقتصادي الدولي. والغريب في الأمر أنه لا يوجد أي مصدر آخر للمعلومات عن عولمة الاقتصاد العالمي، مع أن العولمة هي التي توفر اليوم الإطار لسياسات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا." Sylvia Ostry, رئيسة مركز الدراسات الدولية في تورونتو.

"نجح تقرير الاستثمار العالمي في التحول، في بضع سنين، إلى حولية لا غنى عنها للفريق يودون أن يكونوا دائماً على إلمام بتطور الشركات عبر الوطنية. ويتفق تقرير هذا العام والمقييس الرفيعة المستوى التي وضعت في السنوات الماضية، فيقدم صورة حية للتغيرات التي شهدتها هذه الشركات التجارية الفذة وما يتربّ عليها من آثار حاسمة الأهمية للحكومات." Raymond Vernon, أستاذ الشؤون الدولية في جامعة هارفرد.

"أثبت تقرير الاستثمار العالمي منذ استهلاكه في عام ١٩٩١ أنه مصدر مرجعي قيم ووثيقة تحليلية فنادمة البصيرة عن كيفية تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي. ونسخة عام ١٩٩٣ من هذا التقرير، وثيقة جيدة الإعداد ومفيدة. شأنها شأن النسختين السابقتين منه. وارجو أن يستمر إصدار هذا التقرير في الأعوام القادمة." Fred Bergsten, مدير معهد الاقتصاد الدولي، واشنطن العاصمة.

"يقدم تقرير الاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٣ حقائق هامة عن الشركات عبر الوطنية وقابليتها المتزايدة للتحرك على الصعيد الدولي. وباستطاعة معظم الشركات أن تقيم قطاعات مختلفة من عملياتها في بلدان مختلفة بل إنها تفعل ذلك. ولا بد من فهم هذه العملية في صياغة السياسات الاقتصادية وبناء البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية." Anne Wibble, وزيرة مالية السويد ومديرة المصرف الأوروبي للبناء والتعدين.

"لاحظت بعض الاهتمام أن "تقرير الاستثمار العالمي" وفر منذ استهلاكه منظوراً بناءً من زاوية الاقتصاد الكلي عن دور الشركات عبر الوطنية، لجمهور مهم. ويعتبر تقرير هذا العام أن هذه المؤسسات عوامل قوية من تكامل الاقتصاد العالمي. وإني أعتبر هذا الملمح وظيفة من الوظائف الهامة للتجارة الدولية. وهذا التقرير جدير بأن يحظى باهتمام كامل من الوسط التجاري." Fritz Leutwiler, رئيس سابق لمصرف المستوطنات الدولية.

(أ) للاطلاع على تصنيف المقالات النقدية التي نشرت عن هذا التقرير في صحافة هذا العام، انظر الجدول ١.

١ - الاتجاهات وتحليل البيانات

١٦ - يعتمد هذا المجال من العمل اعتماداً شديداً على قاعدة بيانات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجودة لدى البرنامج وعلى غيرها من قواعد البيانات المتضمنة بيانات عن شركات معينة وفيما يلي النواج الرئيسية لعام ١٩٩٣:

Small- and Medium-sized Transnational Corporations: Role, Impact and Policy Implications (أ)

(الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة: دورها، وتأثيرها، وآثارها في السياسات العامة) (رقم المبيع E.93.II.A.15). يدرس هذا التقرير نحو الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاستثمار المباشر الأجنبي، كما يدرس أثر استثماراتها على البلدان النامية المضيفة، والمشاكل والعقبات التي تواجهها والمبادرات والبرامج اللازمة لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي من قبل هذه الشركات. ومولت بحوث هذه الدراسة حكومة اليابان. وكمتابعة لهذه الدراسة نظم البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية، مع حكومة ولاية أوساكا وبلدية أوساكا وغرفة التجارة والصناعة في أوساكا، اجتماعاً معنواً "المحفل الدولي المعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية: دور الاستثمار المباشر الأجنبي" عقد في أوساكا، اليابان، في الفترة ٧ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وكان هذا المنشور الوثيقة الخلفية الرئيسية التي استخدمت فيه. واجتذب هذا المؤتمر ٧٠٠ مشارك، منهم مسؤولون حكوميون من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومسؤولون تنفيذيون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وحظي المنشور والمؤتمر معاً باهتمام كبير من وسائل الإعلام. واستجابة لردود الفعل هذه، أعد منشور معنون "الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة: Small and Medium-sized Transnational Corporations: Executive Summary and Report on the Osaka: Conference (خلاصة تنفيذية وتقرير عن مؤتمر أوساكا) (ST/CTC/168)"

Explaining and Forecasting Regional Flows of Foreign Direct Investment (شرح التدفقات) (ب)

الإقليمية للاستثمار المباشر الأجنبي والتبؤ بها (رقم المبيع E.94.II.A.5): تضع هذه الدراسة إسقاطاً لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي المستقبلية إلى المناطق الرئيسية في العالم، بالاستناد إلى التحليلات الاقتصادية الرياضية للعوامل المحددة لتدفقات الاستثمار إلى هذه المناطق. ووفقاً لهذه الإسقاطات، يرجح أن يستمر تدفق كميات كبيرة من الاستثمار في التسعينات حتى ولو لم يستمر الاستثمار المباشر الأجنبي في التدفق بالقوة العالية التي شهدتها أواخر الثمانينيات.

١٧ - واستمر البرنامج في بناء قاعدة بيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي والمتغيرات المتصلة به. ويحرى نشر جزء من هذه البيانات على أساس إقليمي من خلال كتب دليلية. ونشر في عام ١٩٩٢ دليل Central من هذا القبيل أحد هما Asia and the Pacific (آسيا والمحيط الهادئ) (رقم المبيع: A.92.II.A.11) والثاني and Eastern Europe (أوروبا الوسطى والشرقية) (رقم المبيع: 93.II.A.1). وفي عام ١٩٩٣ واصل البرنامج عمله في إعداد مجموعة World Investment Directory (دليل الاستثمار العالمي) بنشر المجلد الثالث: Developed Countries (البلدان المتقدمة النمو) (رقم المبيع: E.93.II.A.9). ويتضمن هذا المجلد بيانات عن الاستثمار المباشر

الأجنبي والشركات عبر الوطنية والإطار التنظيمي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة والخارجية في ٢٣ بلداً نامياً. ويتضمن المجلد أيضاً نخبة من المراجع البيليوغرافية ولمحة عامة عن اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبي وأنشطة الشركات عبر الوطنية في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أثناء الثمانينات وأوائل التسعينات. ووضعت فضلاً عن ذلك الصيغة النهائية لمجلد أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالتعاون مع الوحدة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي والأونكتاد. ويتضمن هذا المجلد بيانات وتحليلات مماثلة للبيانات والتحليلات الواردة في مجلد البلدان المتقدمة النمو.

٢ - الدراسات القطاعية

١٨ - استمرت البحوث المتعلقة بدور الاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية في قطاع الخدمات، التي استهلها البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية في وقت سابق، حتى عام ١٩٩٣ حيث بذلت جهود هامة في عدد من المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بتوسيع شركات الخدمات عبر الحدود الوطنية وأثر التكنولوجيات العصرية المستخدمة في المعلومات وفي الاتصالات السلكية واللاسلكية على إمكانية الاتجاه بالخدمات:

(أ) Transnationalization of Service Industries: An Empirical Analysis of the Determinants of Foreign Direct Investment by Transnational Service Corporations
الوطنية: تحليل مبني على التجربة العملية للعوامل المحددة للاستثمار المباشر الأجنبي من قبل شركات الخدمات عبر الوطنية (رقم المبيع E.93.II.A.3). كان الغرض من هذه الدراسة استبانتة العوامل المحددة لتوسيع شركات الخدمات عبر الوطنية، بالاستناد إلى النظريات والنماذج الموضوعة لتفسير الانتاج الدولي في الصناعات السلعية، وللحقيق من صحة هذه النظريات والنماذج بناء على التجربة العملية بالاستناد إلى البيانات المتاحة. وتتضمن الدراسة تحليلاً لقرارات الاستثمار المباشر الأجنبي التي اتخذتها ٢١٠ من أكبر الشركات عبر الوطنية المتجرة بالخدمات خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦. وتحتبر الفرضيات التي تنظر في العوامل الرئيسية المؤثرة في الاستثمار المباشر الأجنبي مستخدمة نموذجاً لتراجع النمو النسبي؛

(ب) International Tradability of Insurance صدرت في عام ١٩٩٣ دراسة استكشافية (إمكانية الاتجاه دولياً بخدمات التأمين) (رقم المبيع: E.93.II.A.11). وتناولت هذه الدراسة المعاملات الدولية في خدمات التأمين؛ ومدى تأثير أو احتمال تأثير التنفيذ الدولي لخدمات التأمين بتكنولوجيات المعلومات؛ والآثار فيما يتعلق بمدى وبطبيعة الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاع التأمين.

١٩ - ويجري حالياً دراسة آثار تكنولوجيا المعلومات على إمكانية الاتجاه بالخدمات وما لهذه التكنولوجيا من آثار على البلدان النامية، دراسة أوفى من خلال بحوث ميدانية في مشروع بحثي نموذجي تمويه الوكالة الدانمركية للمساعدة الإنمائية الدولية. واكتملت المرحلة الأولى من هذا المشروع بالانتهاء من دراسة عن Tradability of Banking Services: Impact and Implications (إمكانية الاتجاه بالخدمات المصرفية: آثارها

والنتائج المترتبة عليها) (ST/CTC/168) يجري الآن إعداد صيغتها النهائية للنشر. ويتضمن هذا المجلد تحليلًا لمدى تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في إمكانية الاتجار بمنتجات القطاع المصرفي التي تلعب دوراً هاماً في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ولما لذلك من أثر على التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي في الخدمات المصرفية، والآثار المترتبة عليه بالنسبة للبلدان النامية. ويتضمن بوجه خاص تحليلًا تقنيًا مفصلاً لمختلف منتجات الخدمات المصرفية ولعملياتها الانتاجية والتنفيذية بالتركيز على إمكانية التقنية للاتجار بها أو نقلها. ويورد هذا التقرير أيضًا تحليلًا لكيفية تأثير إمكانية الاتجار على هيكل الأعمال المصرفية الدولية مشيراً بوجه خاص إلى الاختيار بين الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة في توفير خدمات مصرفية عبر الحدود. وينتهي التقرير بتقديم ملخص لأثار إمكانية الاتجار على سياسات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، بما في ذلك تدابير السياسة العامة التي يمكن النظر فيها من أجل استغلال الفرص الجديدة التي تتيحها إمكانية الاتجار بالخدمات المصرفية والحد من الآثار السلبية التي يحتمل أن تترتب عليها. ووافقت الوكالة الدانمركية لمساعدة الانمائية الدولية على تمويل العمل المُقبل المتعلق بإمكانية الاتجار بخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية.

٢٠ - واستمر العمل أيضًا أثناء عام ١٩٩٣ في إعداد Directory of the World's Largest Service Companies (دليل أكبر شركات الخدمات في العالم) (ISSN 1014-8507)، وقد نشر هذا المجلد بالتعاون مع دار موديز Management Consulting: A Survey of the Industry and Its Largest Firms (خدمات وسائل الإعلام: دراسة استقصائية لهذا القطاع وأكبر شركاته)، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ويجري الآن وضع صيغته النهائية للنشر. (ST/CTC/159)

٢١ - ونظرًا لنقص الخبرة بالمسائل المتعلقة بتحرير الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة في الخدمات -- ولا سيما بالمقارنة بالخبرة الطويلة في هذا الصدد في قطاع السلع -- دخل البرنامج متاعوناً مع البنك الدولي في مشروع استهدف إعداد مجلد في هذا الموضوع بعنوان Liberalizing International Transaction in Services: A Handbook (دليل تحرير التعامل الدولي في الخدمات). ويدرس هذا الكتاب، أمام خلفية تزايد أهمية الخدمات في التنمية الاقتصادية، آثار تحرير الأطر التنظيمية المتصلة بالخدمات. واستخدم هذا "الدليل" فيما بعد كأساس لمشروع تعاون تقني ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوسيع في الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة في الخدمات"نفذ بالاشتراك مع البنك الدولي. واستهدف هذا المشروع مساعدة البلدان النامية في تقييم المكاسب التي يمكن أن تجنيها بفتح أسواق خدماتها لمقدمي الخدمات الأجانب إما عن طريق الاستثمار أو التجارة. وفي عام ١٩٩٢، وفر هذا المشروع المساعدة التقنية لـأوغندا وتنزانيا وتايلاند وتونس، ورفع إلى اللجنة تقرير عن الخبرات المستفادة في هذا الصدد، في الوثيقة E/C.10/1994/4.

٣ - العولمة ومسائل السياسة العامة

٢٢ - للشركات عبر الوطنية طائفة من الآثار في التنمية الوطنية والدولية. وأصبح ينظر إلى هذه الآثار أكثر فأكثر في سياق عالمي. وأعد البرنامج عددا من الدراسات التي تتناول بعض هذه الآثار من منظور السياسة العامة:

(أ) مكتبة الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية (The United Nations Library on Transnational Corporations). نشرت هذه الدراسة دار روأتكيدج للنشر نيابة عن الأمم المتحدة، واستمر النشر باصدار المجلدات الستة عشر الباقية. وتتناول هذه المجلدات الادارة المالية الدولية (المجلد الخامس)، وتنظيم الشركات عبر الوطنية (المجلد السادس)، والحكومات والشركات عبر الوطنية (المجلد السابع)، والشركات عبر الوطنية والتجارة والمدفوعات الدولية (المجلد الثامن)، والشركات عبر الوطنية والتكميل الاقتصادي الاقليمي (المجلد التاسع)، والشركات عبر الوطنية واستغلال الموارد الطبيعية (المجلد العاشر)، والشركات عبر الوطنية والتصنيع (المجلد الحادي عشر)، والشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الخدمات (المجلد الثاني عشر)، والأشكال التعاونية لأنشطة الشركات عبر الوطنية (المجلد الثالث عشر)، تحديد أسعار وضرائب التحويل (المجلد الرابع عشر)، الهيكل السوقى والأداء الصناعي (المجلد الخامس عشر)، الشركات عبر الوطنية والهوار البشرية (المجلد السادس عشر)، الشركات عبر الوطنية والأنشطة الابتكارية (المجلد السابع عشر)، الشركات عبر الوطنية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية (المجلد الثامن عشر)، الشركات عبر الوطنية والقانون الوطني (المجلد التاسع عشر)، والإطار القانوني الدولي (المجلد العشرون):

(ب) الاستثمار المباشر الأجنبي والصلات التجارية في البلدان النامية (Foreign Investment and Trade Linkages in Developing Countries) (رقم المبيع E.93.II.A.12). تناولت هذه الدراسة السياسات التي يمكن أن تنتهجها البلدان النامية لاستغلال الصلات الاستثمارية والتجارية بقصد تعزيز ميزتها النسبية وإعادة تشكيل الهياكل الانتاجية في اقتصاداتها. وتناولت الدراسة العلاقة بين إعادة تشكيل الهيكل الانتاجي والميزة النسبية. ومن الثابت نظريا وبالخبرة أن الميزة النسبية المبينة على رخص اليد العاملة تتعدد بسهولة في عملية التنمية، إذ يميل الاستثمار المباشر الأجنبي غير المقيد إلى الانتقال إلى الواقع التي تزيد من أرباحه. وتصبح سياسات إعادة تشكيل الهياكل الانتاجية ضرورية، وبالتالي، للاحتفاظ بالاستثمار المباشر الأجنبي وضمان وجود قاعدة جديدة محسنة للتتبادل الدولي. وتناولت الدراسة فضلا عن ذلك كيفية قيام بلدان في جنوب شرق آسيا، ومؤخرا في أمريكا اللاتينية، باستغلال الصلات الاستثمارية والتجارية في إعادة تشكيل قاعدتها الانتاجية، فلا توسيع بذلك تجارتها فحسب بل قدراتها التكنولوجية والانتاجية أيضا. وتشير خبرة هذه البلدان إلى سياسات يمكن أن تنتهجها بلدان نامية أخرى لتعزيز ميزتها النسبية الدينامية؛

(ج) Transnational Corporations from Developing Countries: Impact on Their Home Countries (الشركات عبر الوطنية التابعة لبلدان نامية: أثرها على بلدان موطنها) (رقم المبيع E.93.II.A.8). قيمت هذه الدراسة أثر الاستثمار المباشر الأجنبي الآتي من البلدان النامية فيما يتعلق بجوانب كميزان المدفوعات/.

والعملة ونقل التكنولوجيا والتصنيع في بلدانها الموطن (النامية). كما تفحضت اتجاهات وأنماط الاستثمار المباشر الأجنبي الآتي من البلدان النامية وأوجزت الخيارات السياسية بالنسبة للبلدان النامية الموطن فيما يتعلق بتعزيز الإسهام الذي تستطيع أن تقدمه هذه الاستثمارات لعملية التنمية في الاقتصادات الوطنية؛

(د) Debt-Equity Swaps and Development (رقم المبيع E.93.II.A.7) استعرض التقرير الخبرة بمثل هذه الوسائل في حالات البرازيل وشيلي والفلبين والمكسيك. كما استعرض التقرير مسائل السياسة العامة التي ينبغي للبلدان أن تأخذها في الاعتبار عند تصميم برامج تحويل الدين إلى رأس مال سهمي. وناقش التقرير بصورة خاصة النجاحات، وفي حالات عديدة، العقبات والمازن، في مجال تصميم وتنفيذ برامج تحويل الدين إلى رأس مال سهمي. وبالنسبة للبلدان النامية، أوحى التقرير بأهمية الشديدة لفهم المبادرات الملزمة لمثل هذه البرامج:

(ه) From the Common Market to EC 92: Regional Economic Integration in the European Community and Transnational Corporations (من السوق المشتركة إلى الجماعة الأوروبية، ١٩٩٢: التكامل الاقتصادي الأوروبي في الجماعة الأوروبية والشركات عبر الوطنية) (رقم المبيع E.93.II.A2) ناقشت هذه الدراسة التغيرات في الاستراتيجيات التجارية التي يمكن انتظارها من الشركات عبر الوطنية الرئيسية حين تكيف مع السوق التي تتبع أبعادها تدريجيا والتغيرات التنظيمية في أوروبا خلال التسعينات. واستنتجت الدراسة أنه ما لم تتخذ الجماعة خطوات إيجابية لتوليد التجارة والاستثمارات مع البلدان النامية، فإن البلدان النامية قد لا تستفيد على نحو كامل من علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي؛

(و) Intellectual Property Rights and Foreign Direct Investment (حقوق الملكية الفكرية والاستثمار المباشر الأجنبي) (رقم المبيع E.93.II.A.10) تفحضت هذه الدراسة أثر تعزيز حقوق الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وترى الدراسة أن هناك متغيرات عديدة تؤثر على هذه العلاقة ، منها تباين أنواع تشريعات حقوق الملكية الفكرية، والفرض من الاستثمار المباشر الأجنبي، والصناعات المعينة ذات الصلة. ويستعرض هذا التقرير المسائل التحليلية التي تشير لها حقوق الملكية الفكرية ويستنتج، عموما، أن تقديم حماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية لا يكفي لجلب الاستثمار المباشر الأجنبي. غير أن تقوية حقوق الملكية الفكرية، في عدد من الصناعات التي تتزايد عالميتها كالمواد الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية وبعض صناعات الخدمات، لها أهمية في التأثير على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في المستقبل. وقد استعرضت الدراسة بایجاز التدابير الرامية إلى تعزيز التشريعات المماثلة على الصعيدين الوطني والدولي، وتقدم إطارا تحليليا للقيام على نحو أفضل بتحليل النتائج المحتملة للاستثمار المباشر الأجنبي في عالم تكون فيه حقوق الملكية الفكرية أكثر توحيدا وتفرض على نحو فعال.

٤٣ - وفي مجال البيئة والتنمية المستدامة، نشر البرنامج and Implications for Transnational Corporations (القانون البيئي الدولي: الاتجاهات الجديدة وآثارها على الشركات عبر الوطنية) (SD/CTC/137). وتحدد الدراسة الاتجاهات الجديدة في مجال التنظيم الدولي لحماية

البيئة التي يحتمل أن تكون لها آثار على الشركات عبر الوطنية وتستعرض التطورات الأخيرة في الصكوك الدولية القانونية والسياسية، على الصعيدين العالمي والإقليمي، بالنسبة لحماية البيئة. وإضافة إلى ذلك، أصدر البرنامج Environmental Management in Transnational Corporations: Report on the Benchmark Corporate Environment Survey (الادارة البيئية في الشركات عبر الوطنية: تقرير بشأن الدراسة الاستقصائية الدليلية لممارسات الشركات في مجال البيئة) (E.94.II.A.2). ويعرض هذا المجلد بيانات من ٢١٠ شركات عبر وطنية مشاركة بشأن ممارساتها في مجال الإدارة البيئية. وتدل الاستنتاجات على أن الشركات تفكرباطراد على نحو عالمي بشأن البيئة، ويدل على ذلك، مثلاً، اعتمادها لسياسات على نطاق الشركة تتجاوز السياسات التي تتحطّلها القوانين في بلدان الوطن.

٤ - وخلال الفترة التي تناولها التقرير، قام البرنامج أيضاً بإعداد المجلد الثاني، الأعداد ١ و ٢ و ٣، من مجلة Transnational Corporations (الشركات عبر الوطنية). وهذا المنشور هو مجلة تعتمد على محكمين وهدفها الأساسي نشر الأبحاث الأصلية بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي وأنشطة الشركات عبر الوطنية. ويسمّهم في هذه المجلة عدد من قادة الباحثين الأكاديميين والخبراء في هذا الميدان. وقد أثبتت هذا المنشور أنه مجلة محترمة في هذا الميدان، بفضل مجلس من المستشارين يتكون من شخصيات بارزة وعدد كبير من المحكمين.

باء - الخدمات الاستشارية والتدريب

١ - الخدمات الاستشارية

٥ - تقع الخدمات الاستشارية المقدمة في إطار برنامج التعاون التقني في أربعة مجالات رئيسية: (١) تصميم سياسات وقوانين الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك استعراض الأطر القانونية والمالية العامة التي تنظم الاستثمار الأجنبي؛ (٢) تشكيل نظم الاستثمار القطاعي، بما في ذلك وضع مشاريع صكوك تشريعية واحتياجية أو عقود نموذجية بالنسبة للقطاعات الرئيسية؛ (٣) تبسيط وتعزيز الآليات المؤسسية والإجراءات الإدارية الخاصة بالموافقة على الاستثمار الأجنبي وتعزيزه؛ (٤) تقييم مقترنات المشاريع والعقود والتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار.

٦ - وقد غطت المشاريع الاستشارية المنفذة في عام ١٩٩٣ كامل نطاق الأنشطة المتصلة بهذه المجالات على نحو ما يبيّن موجز الأنشطة الاستشارية (إطار ٣). وقد أدرجت البلدان التي كانت متلقية للمساعدة التقنية في المجالات الاستشارية المذكورة أعلاه في الجدول ٢.

٧ - وكما كانت الحال في الماضي، كانت غالبية البلدان المتلقية في عام ١٩٩٣ الاقتصادات النامية التقليدية مثل أثيوبيا وأنتيغوا وأنجولا وبابوا غينيا الجديدة وبيرو وتونس وجامايكا والجزائر وغيانا وفانواتو والفلبين والكامبوديا وموزambique ونيكاراغوا. وحين إعداد هذا التقرير، وردت أيضاً طلبات جديدة من الإمارات العربية المتحدة وبوليفيا وعمان والهند.

الإطار ٣ - موجز لأنشطة استشارية مختارة

* طلبت حكومة الجزائر مساعدة لإعداد قانون بشأن الاستثمارات. وقد جاء تمويل هذا المشروع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتم تنفيذه بالاشتراك مع الخدمة الاستشارية في مجال الاستثمار الأجنبي التابعة للبنك الدولي ومع اليونيدو.

* طلبت حكومة انتيغوا وبربودا مساعدة في إنشاء مركز وحيد للاستثمار. وعقب إيفاد بعثة دراسة إلى الميدان، تم إعداد تقرير قدم للحكومة. ومن المقرر أن يكون هذا التقرير بمثابة برنامج عمل لإقامة مركز الاستثمار.

* طلبت حكومة بيلاروس إيفاد بعثة لمناقشة إمكانيات تقديم مساعدة تحضيرية لإقامة تحالفات استراتيجية بين المؤسسات العلمية الوطنية والشركات عبر الوطنية المختصة بالเทคโนโลยجيا الرفيعة. وقد تم في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مؤلفة من ثلاثة أشخاص، مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

* وبناء على طلب من حكومة كولومبيا، أجرى البرنامج تحليلًا للقدرة على المنافسة الدولية للعقد النموذجي لهذا البلد الخاص باستكشاف وإنتاج النفط في مقابل نظم النفط المستعملة في ١٠ بلدان أخرى مقدرة للنفط متقدمة النمو ونامية. وتم الإطلاق ببعثة مؤلفة من ثلاثة تألفان من خبريين (محام ومحلّ اقتصادي/مالي) وقدم إلى الحكومة تقرير شامل عن نتائج هذه الدراسة.

* تم توفير المساعدة إلى مكتب المشاريع المشتركة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إنشاء نظام تنفيذي للمعلومات لفرز الاستثمارات الأجنبية ورصدها. وسيتم توفير التدريب لموظفي الحكومة على استعمال هذا النظام الجديد.

* يركز برنامج جار لتقديم المساعدة التقنية في إثيوبيا على تعزيز قدرة مركز الاستثمار لديها. وقد تم في السنة الماضية إعداد دليل للاستثمارات كجزء من هذه المساعدة.

* وقد قام في آذار/مارس ١٩٩٣ فريق من ثلاثة مستشارين (محام، ومحلّ مالي، ومختص في الاقتصاد)، بزيارة غيانا، بناء على طلب من حكومتها، واستعرض بعض الاتفاقيات الموقعة حديثاً واقتراحات باستثمارات جديدة في مجالات الذهب والبوكسيت ومنتجات الخشب. وقد أرسل عقب ذلك عدد من التقارير الاستشارية إلى الحكومة.

الإطار ٣ (تابع)

- * تم إعداد مشروع نموذج لتشريعات الاستثمار للأعضاء في لجنة المحيط الهندي (ريونيون، جزر القمر، سيشيل، موريشيوس، ومدغشقر) في مشروع استشاري مؤلف من أربع مراحل، بفرض تقديم توصية بأفضل السبل لتحقيق الانسجام بين التشريعات التجارية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي.
- * تلقت حكومة لبنان مساعدة فيما يتعلق بتنقيح الإطار التشريعي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي لديها.
- * تلقت حكومة جمهورية مولدوفا مساعدة لدى استعراض مشروع لقانون الاستثمار الأجنبي.
- * تم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تنظيم بعثة لمساعدة حكومة منغوليا في استعراض مشروع نص مقترن لقانون الشركات.
- * تم الإضطلاع ببعثة إلى ميانمار في آذار/مارس ١٩٩٣ لمساعدة الحكومة في وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون للتعدين واتفاق نموذجي بشأن الحقوق المتعلقة بالمعادن.
- * تم إلحاقي مستشار تقني بمكتب النائب العام لبابوا غينيا الجديدة منذ عام ١٩٩٠، لتوفير المشورة والتدريب الداخلي بشأن المسائل القانونية في مفاوضات العقود في قطاع الموارد الطبيعية. وفي عام ١٩٩٣، تم التفاوض بمساعدته على عدد من الاتفاques الهامة.
- * قدمت إلى حكومة الغابون مساعدة استشارية لدى إبرام اتفاques تتعلق بالإنشاء والتشغيل ونقل الملكية.
- * وفي رومانيا، كان تركيز المساعدة على إعداد تشريعات للاستثمار وتعزيز وكالة الخصخصة الوطنية المنشأة حديثاً.
- * تلقت حكومة سان تومي وبرينسيبي مساعدة لدى تقييم اقتراحات واردة من شركات تعرض عليها إقامة منطقة اقتصادية حرة في سان تومي.

لإطار ٣ (تابع)

* تم الاختلاع ببعثة لمساعدة لجنة التفاوض بشأن المعادن في سوازيلند على التحضير لتجديد التفاوض بشأن العوائد وعمليات التسويق التي تدفعها شركة تعدين للماض. وقدم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تقرير مع توصيات.

* طلبت حكومة تونس مساعدة في استعراض مشروع لوضع تشريعات مصممة للترخيص بإحداث مناطق اقتصادية حرة. وقدمت مساعدة استشارية فيما يتصل بهذا المشروع.

الجدول ٢ - الجهات المتلقية للمساعدة التقنية في عام ١٩٩٣			
التفاوض بشأن صفقات محددة	بناء المؤسسات	تشريعات الموارد الطبيعية	سياسة/قانون الاستثمار / أنظمة التنفيذ
بابوا غينيا الجديدة	استونيا	بابوا غينيا الجديدة	اريتريا
بيرو	انتيغوا	جامايكا	أوزبكستان
غيانا	أوزبكستان	سوازيلند	الجزائر
الفلبين	بابوا غينيا الجديدة	غيانا	الصين
الكامبود	بيلاروس	فانواتو	казاخستان
كمبوديا	الجزائر	كولومبيا	لبنان
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	منغوليا	موزامبيق
	رومانيا	موزامبيق	مولدو فا
	سان تومي وبرينسيبي	نيكاراغوا	منطقة التجارة التفضيلية
	كوبا		
	لاتفيا		
	ليتوانيا		

٢٨ - ولكن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية استفادت أيضا، كما في السنوات القليلة الماضية. فبرامج تقديم المساعدة التقنية إلى ألبانيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورومانيا وكوبا ومنغوليا، والتي بدأت منذ سنتين أو ثلاثة سنوات، ما زالت جارية. وخلال عام ١٩٩٣، بدأت أنشطة تقديم المساعدة التقنية في استونيا وأوزبكستان وبيلاروس وكازاخستان ولاتفيا ولتوانيا. كذلك فإن الصين، وكما حدث منذ اتباعها سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٠، لا تزال تستفيد من خدمات البرنامج.

٢٩ - واستفادت أيضا بعض المنظمات الإقليمية من الخدمات الاستشارية. ومثال ذلك منطقة التجارة التفضيلية لشرق إفريقيا والجنوب الافريقي، التي تلقت مساعدة استشارية في شكل تعقيب على معاهدة الاتحاد الجمركي الخاصة بها.

٣٠ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل للكثير من المشاريع الاستشارية. وفي عدد من الحالات، اضطلع بأنشطة التعاون التقني بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي. غير أن الصندوق الاستثماري العام للتعاون التقني، وحده، هو الذي قدم حجما ضخما من المساعدة التقنية. والقيمة الهامة للصندوق الاستثماري تكمن في أنه يمكن البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية من أن يستجيب، بصورة فورية، لاحتياجات المساعدة التقنية التي تنشأ في حالات الطوارئ. وفي نهاية عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، تلقت إريتريا المساعدة في صياغة سياستها وقوانينها الاستثمارية كجزء من برنامج عاجل لإعادة البناء.

٢ - التدريب

٣١ - أنشطة التدريب الخاصة بالبرنامج مصممة لبناء القدرات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك بتدريب: (أ) المسؤولين الحكوميين، عن طريق حلقات العمل التي تعقد لموظفي الفئات الوسطى والعليا المسؤولين عن رسم أو توجيه سياسات الاستثمار الأجنبي أو التفاوض بشأنها؛ (ب) مدراء مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، عن طريق برامج الممارسة المباشرة التي توظف المدراء الفنيين، لفترات قصيرة، في وظائف ملائمة في القطاع الخاص والحكومة في بلدان أخرى؛ (ج) منظمي المشاريع، عن طريق تزويده رجال الأعمال المحتملين بالخبرة القانونية والإدارية والتقنية اللازمة للبدء في مشاريع تجارية وإقامة صلات مع الشركات عبر الوطنية؛ (د) المدرسين، عن طريق عقد حلقات دراسية ومساعدة الجامعات ومعاهد الإدارة على وضع مناهج دراسية في مجالات التجارة الدولية والقانون الدولي والاقتصاد الدولي.

٣٢ - أما حلقات العمل التدريبية للمسؤولين الحكوميين، التي نظمت في عام ١٩٩٣، فغطت مجموعة متنوعة من المواضيع (انظر المرفق الثاني) وعقدت في مواقع مختلفة. ففي تونس، عقد في شباط/فبراير ١٩٩٣ "اجتماع المائدة المستديرة عن مناطق تجهيز الصادرات". وفي شباط/فبراير أيضا نظم البرنامج حلقة عمل في ميناء موريسي، ببابوا غينيا الجديدة، عن "الترتيبات البترولية في بيئه متغيرة". وكان من بين/.

المشتركيين مسؤولون من مكتب المدعي العام، وإدارة التعدادين والبترول، ومكتب رئيس الوزراء، وهيئة الضرائب والبنك المركزي، فضلاً عن مسؤولين من مختلف الحكومات الإقليمية. وفي شباط/فبراير كذلك، تعاون البرنامج مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تنظيم حلقة عمل في طشقند بأوزبكستان بشأن "التحول إلى القطاع الخاص: عنصر رئيسي للإصلاح الاقتصادي والتتحول إلى اقتصاد سوق اجتماعي". وحضر حلقة العمل هذه زهاء ١٢٠ مسؤولاً حكومياً. وفي تيرانا، بألبانيا، عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٣ حلقة عمل مدتها أربعة أيام بشأن "المفاوضات والاستثمار الأجنبي". وحضر حلقة العمل هذه ثلاثون مسؤولاً من جهات مختلفة ضمت مركز تشجيع الاستثمار الأجنبي، وهو مركز أنشئ حديثاً، ووزارة التجارة، ووزارة العلاقات الاقتصادية الأجنبية، ووزارة المالية والاقتصاد، ووزارة الصناعة، والغرفة التجارية، ومؤسسات حكومية شتى. وفي بربادوس، نظم البرنامج في حزيران/يونيه ١٩٩٣ حلقة عمل إقليمية لمنطقة البحر الكاريبي. وكان موضوع الحلقة "إدارة ومراقبة المؤسسات المالية وتنمية أسواق رأس المال في الكاريبي". وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عقد البرنامج حلقة عمل في جامايكا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن "التفاوض على الاتفاques الخاصة بالمشاريع المشتركة". وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عقدت في انجمانيا بشاد حلقة دراسية عن "العقود الدولية الخاصة بالصناعة البترولية والبترول". واشتراك في هذه الحلقة الدراسية ثمانية وعشرون مسؤولاً من إدارة البترول بمكتب رئيس الوزراء، وكذلك من وزارة التعدادين.

٣٣ - وكانت حلقات العمل هذه تضم، في العادة، مشتركيين رفيعي المستوى. وما يبرز أهمية حلقات العمل هذه أنها كانت مفتوحة بباب العضوية وأو يرأسها رؤساء وزراء أو وزراء أو أمناء دائمون أو من في مستواهم من المسؤولين. وكانت أعمال حلقات العمل هذه تستغرق أسبوعاً في العادة.

٣٤ - وفي عام ١٩٩٣، استمرت برامج تدريب المدراء بالممارسة المباشرة. فعلى سبيل المثال، استفاد البرنامج من خبرة ودعم الشركات عبر الوطنية في تنمية الملكات الإدارية الصينية. وفي إطار مشروع تدريبي متعدد المراحل بدأ في عام ١٩٩٢، يقوم البرنامج بتوظيف مدراء صينيين في شركات عبر وطنية لمدة تتراوح بين ٦ و ١٢ شهراً لتدريبهم بالممارسة المباشرة في مجال التجارة الدولية.

٣٥ - وتم، أولاً، اختيار ثلاثة مرشحاً على أساس امتحان تنافسي على مستوى القطر، حيث انتهي من التدريب الإعدادي في مطلع عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين والبرنامج يلتمس تعاون الشركات عبر الوطنية التي على استعداد لقبول متدربيهن. وتم حتى الآن توظيف نحو ٢٠ مديراً في شركات تقع مقارها في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتتوفر الشركات المتعاونة التدريب والمنح المالية اللازمة لتغطية نفقات المعيشة بالنسبة للمتدربين (حوالى ٢٠٠٠ دولار شهرياً). وبمساعدة مالية من اليابان وسويسرا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتولى البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية تغطية تكاليف السفر والتأمين الصحي. وتتضمن الشركات عبر الوطنية المتعاونة الشركات التالية: AKZO و Coopers & Lybrand و Ellicott و GE Medical Systems و Otis و Olivetti و Nestle و Mobil Oil و Logitech Inc. و Hong Kong و Telecom و GE و Sulzer Brothers Ltd. و Seagram Inc. و Royal Bank of Canada و Elevator.

٣٦ - وفي عام ١٩٩٣، واصل برنامج تنظيم المشاريع والتكنولوجيا توفير التدريب والدعم التجاري لصفار منظمي المشاريع في كل من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وزمبابوي وغانانا وفنزويلا ونيجيريا. وفي هذه السنة، تم عقد تسع عشرة حلقة عمل بشأن تنظيم المشاريع لتدريب حوالي ٦٠٠ من منظمي المشاريع، وذلك في إطار المرحلة الأولى من عملية الدعم التجاري.

٣٧ - أما حلقات العمل التي مدتها ١٠ أيام فمخصصة لما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ من منظمي المشاريع. وينصب الاهتمام في كل من هذه الحلقات على الجوانب السلوكية لتنظيم المشاريع وعلى المهارات العملية اللازمة للتخطيط لمشروع تجاري صغير وتسويقه بنجاح. ويغطي التدريب المسائل المتصلة بإقامة المشاريع التجارية، وتمويلها، وجمع المعلومات اللازمة عنها، والمجازفة، والكفاءة، وتحديد الأهداف، ورسم الخطط التجارية، ومراقبة الأداء، والتفاوض.

٣٨ - وفي عام ١٩٩٣، عقدت ثلاثة حلقات عمل تكميلية. في أوروغواي، عقدت حلقة عمل بشأن المعلوماتية لتدريب منظمي المشاريع المحليين - في إطار برنامج تنظيم المشاريع والتكنولوجيا - على استخدام بنوك المعلومات الدولية في تحديد موقع الشركاء المحتملين والأسوق المحتملة في الخارج. كما عقدت حلقة عمل في زمبابوي بشأن مراقبة الجودة لتعريف المسترثرين بالمبادئ التنظيمية والأساليب الإدارية اللازمة لتحقيق مستويات عالية للمنتجات. كذلك، عقدت حلقة عمل أخرى في زمبابوي لتدريب منظمي المشاريع على وضع استراتيجيات تسويق قطرية دولية ناجحة. وفي إطار هذه الحلقة، قدمت الإرشادات المتعلقة بأنشطة الإعلان والترويج والبحوث وتطوير المنتجات.

٣٩ - ويستعين البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية بأساتذة لإعداد جيل كامل من المهنيين التجاريين من خلال جامعات منتشرة في جميع أنحاء العالم. وهناك ما يربو على أربعين جامعة ومعهداً في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتعاون مع البرنامج لوضع منهج دراسي أقاليمي مخصص للشركات عبر الوطنية. ويتولى حالياً عدد كبير من هذه الجامعات والمعاهد إدراج عناصر من ذلك المنهج الدراسي في برامج التخرج فيها. وفي عام ١٩٩٣، واصل البرنامج تدريب الأساتذة على وضع واستخدام ذلك المنهج الدراسي.

٤٠ - ويتتألف المنهج الدراسي المتعلق بالشركات عبر الوطنية من ثلاثة دورات دراسية. وفي الدورة الدراسية الأولى - المخصصة للطلاب الذين لديهم خلفية في الاقتصاد أو التجارة - تدرس المبادئ والاستراتيجيات التي تحكم الشركات عبر الوطنية ومساهمتها في عملية التنمية، وذلك أساساً من وجهة نظر البلد المضيف. وخلال الفترة المشتملة بالتقرير، قامت أربع مؤسسات بت تقديم هذه الدورة الدراسية، وهي المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي في السنغال، ومعهد شرق إفريقيا والجنوب الأفريقي للإدارة في جمهورية تنزانيا المتحدة، وجامعة ماليزيا، وجامعة جنوب المحيط الهادئ. وبالنسبة للدورة الدراسية الثانية - المخصصة لتخريج الطلاب في مجال إدارة الأعمال والتجارة - فهي تبحث نظرية التجارة الدولية والشركات عبر الوطنية. وباستخدام إحدى عشرة دراسة حالة، يتعرف الطلاب على مواضيع محددة، مثل تحليل التكاليف والفوائد، واتفاقات نقل التكنولوجيا، وتقليل المجازفة القطرية، وإقامة المشاريع

المشتركة. وفي عام ١٩٩٣، كان من بين المؤسسات التي قدمت هذه الدورة الدراسية معهد شرق افريقيا والجنوب الافريقي للادارة، وجامعة سري لانكا، وجامعة لاغوس. كذلك، أبدت كل من جامعة تشيوواوا بالمكسيك، والجامعة الكاثوليكية بشيلي، وجامعة بوتسوانا وزيمبابوي، اهتماماً بهذه الدورة الدراسية. أما الدورة الدراسية الثالثة فتغطي الجوانب القانونية للشركات عبر الوطنية. وهي تعطي لمحة عامة عن طابع وأثر الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي، كما تتناول بالتفصيل مجموعة متنوعة من المسائل القانونية والتعاقدية والمالية والضرائب. ومن بين المؤسسات التي تقدم هذه الدورة الدراسية معهد شرق افريقيا والجنوب الافريقي للادارة، وجامعة سنغافورة، وجامعة الفلبين، وجامعة نيجيريا - أولوو.

٤١ - وكجزء من برنامجه الرامي إلى تقديم الدعم التقني لمؤسسات التعليم العالي، شارك البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية في حلقة دراسية نظمتها جامعة الإنديز الغربية في مونا بجامايكا خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣. وكان الغرض من هذه الحلقة الدراسية إعداد مضمون درجة جديدة للماجستير في إدارة القطاع العام، يمنحها معهد مونا للتجارة. وتعاون البرنامج في إعداد العناصر الأساسية لبرنامج درجة الماجستير الجديد. ومن المنتظر أن يقدم البرنامج مزيداً من المساعدة لمعهد التجارة من خلال توفير خبراء للقاء محاضرات درجة الماجستير عن المجالات التي تستند إلى المنهج الدراسي الخاص بالشركات عبر الوطنية.

٣ - المنشورات والدراسات الاستشارية

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير صدرت (كراسة التدريب) الجديدة، إلى جانب Training Brochure Training and Reference Manual on Financing Joint Ventures and the Preparation and Appraisal of Feasibility Studies (دليل التدريب والمراجع في مجال تمويل المشاريع المشتركة وإعداد دراسات الجدوى وتقييمها). ويجري حالياً إعداد ثلاثة منشورات للتدریب بالممارسة المباشرة، بما في ذلك دليل عن حماية البيئة في مشاريع التعدين؛ ودراسة مقارنة لأنظمة البترولية؛ وكتيب للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤ - الاتجاهات المقبلة

٤٣ - فيما يتعلق بالاتجاهات المقبلة لأعمال برنامج التعاون التقني، فإن السمة الهامة التي لوحظت فيما يتعلق بالطلبات المقدمة للحصول على مساعدة تقنية تمثلت في أن العديد من البلدان باقت تسعى للحصول على مساعدة تشمل، بل وتجاوز أيضاً، وضع إطار للجوانب القانونية وجوانب السياسة العامة بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي الذي ينشط في تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي والأعمال التجارية المحلية على حد سواء. ويطلب هذا نهجاً جديدة لتشجيع الاستثمار، بحيث تكمل الكفاءة التقليدية للبرامج في مجال المشورة والتدريب فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي والتفاوض بشأن الترتيبات التعاقدية.

٤٤ - وثمة عنصر جديد يتمثل في العمل على مستوى المشاريع لتحديد قدرة البلد المعنى على التنافس دولياً. ويمكن من ثم تقديم الدعم لهذه المشاريع للوصول إلى الأسواق الدولية بالدخول عادة في شراكة مع مستثمرين أجانب. ويمكن أن يتضمن الأمر زيادة الاستثمار وترقية الإدارة. ويمثل هذا العنصر بالفعل جزءاً من بعض الأعمال التجارية حالياً في مجال التعاون التقني بشأن تسويق التكنولوجيا التي تطورها المعاهد العلمية في عدد من الاقتصادات الاشتراكية السابقة. وفي هذه الحالات، يكون التنافس نتيجة لضخامة الاستثمار في مجال العلوم - لأغراض التطبيق العسكري في كثير من الحالات - إلا أن هذه المعاهد تفتقر إلى المهارات التجارية الضرورية لحماية وتسويق التكنولوجيا وتطويرها بصفة مستمرة. وعلى الرغم من الافتقار لقاعدة علمية متطورة في معظم الاقتصادات النامية، فإن كلاً من هذه الاقتصادات يمتلك بعض المهارات والمزايا الخاصة التي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء مشاريع تنافسية دولياً. على أنها بحاجة إلى تحديد ومؤازرة كي يتسع لها إيجار أسواق وشركاء على الصعيد الدولي.

٤٥ - وعلى مستوى الحكومات، فإن العنصر الجديد يتمثل في اتباع نهج أعمق في تقديم المساعدة لإجراء إصلاحات في مجال سياسات الاستثمار. وينبغي أن يكون من المستطاع أن تتجاوز المساعدة التي يقدمها البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية، عند الطلب، صياغة القوانين المتعلقة بالاستثمار إلى معالجة العوامل التي تؤثر على مناخ الاستثمار بوجه عام. وتشمل هذه المسائل نوعية الإدارة الاقتصادية، وكفاءة الإدارة ونزاهتها ونوعية الهياكل الأساسية والمرافق العامة الرئيسية. ودرك الحكومات التي ترغب في أن تدخل مشاريعها في تنافس مفتوح وفعال في الاقتصاد العالمي أنه يتquin عليها الاهتمام بهذه المسائل بطريقة منتظمة وموثوقة. ويمكن أن يأتي الدعم الخارجي من مجموعة متنوعة من الوكالات. وينبغي أن يعمل البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية على مساعدة الحكومات على تهيئة بيئات تتيسر فيها للمشاريع أفضل الفرص الممكنة لتصبح قادرة على التنافس دولياً دونما حاجة إلى اللجوء إلى حماية أو إلى حواجز أو إعانت مصطنعة.

٤٦ - ومن الأمثلة على هذا النوع من المساعدات المقدمة، إعداد مرفق استشاري عن "أفضل الممارسات". وهنا، سيقوم البرنامج بتحديد أفضل الممارسات على نطاق العالم بشأن الإجراءات الحكومية الرئيسية التي تؤثر على بيئة الاستثمار. وسيتبين للحكومات، التي تسعى إلى تحقيق بيئات تنافسية فيما يتعلق بكل إجراء، من يقوم بذلك على أفضل وجه. وسيتيسر لها بذلك معيار تحتذه أو تتجاوزه إن رغبت في ذلك.

٤٧ - ويترتب على هذه الاتجاهات الجديدة آثار فيما يتعلق بتحديد موارد البرنامج المعنى بالشركات عبر الوطنية. وسيتسع نطاق الولاية الاستشارية والتدريبية وسيتعين إعادة بناء الموارد المباشرة للموظفين والصناديق، وهي الموارد التي عانت في إطار عملية إعادة التشكيل خلال العامين المنصرمين. ومن الاستجابات المحتملة في هذا الصدد ما يتمثل في التعامل مع منظمات خاصة لزيادة خبرة البرنامج المتوفرة على مستوى المشاريع. ويمكن أن تعود إعادة تنظيم الأمانة التي جرت مؤخراً بالفائدة على قدرة البرنامج على تقديم المساعدة في مجالات أوسع نطاقاً فيما يتعلق بإصلاح الاستثمار على المستوى الحكومي ويوفر

إدماج البرنامج داخل الأونكتاد موارد ومهارات إضافية يمكن أن توظف لأغراض التعاون التقني. غير أنه في كلا الحالين، ستدعو الحاجة لمزيد من التمويل. وقد تناح فرصة محدودة لتقاضي رسوم على الخدمات المقدمة على مستوى المشاريع. غير أن المصدر الرئيسي للتمويل سيظل من موارد خارجة عن الميزانية.

٤٨ - وعلى أي حال، فإن تمويل برنامج التعاون التقني سيظل في وضع محفوف بالمخاطر. فباستثناء مساهمات مخصصة لمشاريع محددة الأغراض، انخفضت المساهمات المقدمة للصندوق الاستئماني في عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٥٠٠ دولار من مبلغ ١,٥ مليون دولار الذي كان متوقعاً (الجدول ٣). وما لم تتحسن حالة التمويل هذه، لن يكون بمقدور البرنامج أن يواصل تقديم المساعدات التقنية المذكورة أعلاه، والتي لا غنى عنها. ونظراً لأنّه قد أعيد نقل البرنامج بنجاح، فمن المؤمل أن يجد المانحون الثنائيون أن بإمكان استئناف المساهمة في الصندوق الاستئماني العام. ولا يمكن للتمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو تمويل جد محدود أصلاً، أن يسد هذه الثغرة (انظر الجداول ٤ و ٥ و ٦).

جيم - المعلومات والمحاسبة

٤٩ - خلال العام الماضي، وسع البرنامج نطاق النواتج والخدمات المقدمة في جميع مجالات المعلومات المتعلقة بالشركات: المعلومات الاقتصادية والمالية المجتمعية؛ والقوانين والأنظمة والسياسات العامة؛ والعقود والاتفاقيات؛ والصناعات والقطاعات؛ والبرامج المتعلقة بالأعمال التجارية. وبوصف البرنامج وديعاً لمجموعة كبيرة من المواد المرجعية، فقد أفاد في تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن المشاريع التجارية، والتداير القانونية والتنظيمية والمعلومات المرجعية التي ساعدت على تحديد الشركاء المحتملين في مجال الأنشطة التجارية.

٥٠ - خلال العام المنصرم، نشر البرنامج ثلاثة تقارير ببليوغرافية ويمثل أحدها وهو الشركات عبر الوطنية: ببليوغرافيا انتقائية Transnational Corporations: A Selective Bibliography, 1991-1992 (رقم المبيع E.93.II.A.16) (١٩٩٢-١٩٩١)، التقرير الثالث من سلسلة هذه الببليوغرافيات. وتشمل هذه الأجزاء، ثبتاً بالمؤلفات العلمية المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية التي نشرت خلال السنوات العشر الماضية. والبيانات التي تتضمنها هذه الأجزاء مخزونة في قاعدة بيانات ببليوغرافية عن الشركات عبر الوطنية تابعة لنظام ببليوغرافيا الأمم المتحدة ويمكن الوصول إليها مباشرة في جميع أنحاء العالم عن طريق شبكة الأمم المتحدة، والتقريران الآخرين هما: Register of Consultants Reports, 1976-1992 Workshop Papers on Foreign Direct Investment and Transnational Corporations: An Annotated Bibliography with Indexes, 1978-1992 (ورقات حلقة عمل بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية: ببليوغرافيا مشروع مزودة بفهارس، ١٩٧٨-١٩٩٢). وهذا المنشوران يستكملان عملاً مماثلة صدرت في سنوات سابقة. ويضممان نحو ٢٠٠٠ تقرير تقني أعدت بواسطة البرنامج أو بتكليف منه. وهي متاحة للرجوع إليها في ملفات البرنامج.

الجدول ٣ -
الصندوق الاستئماني للبرنامج المعنى بالشركات عبر
الوطنية (العام والمخصص) التابع للأونكتاد : الإيرادات،
١٩٩٣-١٩٨٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	مجموع التبرعات
-	(٦٣٤٧٩٢٠٩)	-	-	-	-	التبرعات المقبوضة
-	-	-	-	-	٥٤٧٦٨	ألمانيا
-	-	-	-	١٤٩٩٩٨٥	١٧١٣٩٠٣	إيطاليا
-	٨٠٥٥٥	-	-	-	-	بلجيكا
-	(١٤٢٥٠)	(١٣٧٤٣)	(٦٥٠٠)	-	-	بولندا
-	(٥٠٠)	-	-	-	-	جزر البهاما
١٧٠٠٠	-	-	-	-	-	جمهورية كوريا
٢٤٤٠٠٠	١٦٤٣٣٧	٢٣٩٢٢٧	١٧٦٤١٤	١٣٦٦٦٨	١١٦٠٨١	الدانمرك
-	-	-	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	راينير
-	-	-	-	(٦٣٦)	-	زامبيا
-	-	-	٥٢٩٤٧٠	٢٤٧٨٩٣	٢٤٩٦٨٨	السويد
-	٢٨٩٦٠٣	٢١٢٥٧٠	٤١٣٤٦٣	٢٠٠٦٦٩	١٨٥١٨٥	سويسرا
-	(١٠٠٠)	-	-	-	-	شيلي
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	الصين
-	٧٧٧٧٨	٧١٧٩٥	٨٠٠٠	٦٧٧٤٢	٦٤٥١٦	فرنسا
-	-	٢٦٢١٨٢	١٧٥٢٦٣	١١٨٢٨٧	١٢٤٥٩٥	فنلندا
-	-	-	١٢٠٠٠	-	-	ماليزيا
(٥٠٠)	-	-	-	-	-	ذامبيا
-	٣٣٢٨٨٩	٣٢٥٠٨٣	٣٨١٠٤٥	٢١٥٦٤١	٢٢٤٢٣٣	النرويج
-	١٧٥٤٧٥	٣٤١٨٨٧	٧٩٢٦٠	٧٠٣٢٠	٧٤٨١٣	هولندا
-	-	١٨٥٢٠٢	١٦١٠٠٠	-	٨١٦٠٠	اليابان
٢٨١٥٠٠	١٢٥٥٨٨٧	١٦٧١٧٩٩	٢٠٣٥٢١٥	٢٥٧٨٣٤١	٢٩٠٩٩٨٢	

ملاحظة: الشروطة (-) تبين أن المبلغ صفر أو لا يذكر.

(أ) الرصيد الاستهلاكي غير مراجع حسابيا.

(ب) تبرع معنون لم يقبض بعد.

(ج) تبرع بعملة غير قابلة للتحويل، حولت إلى الدولار بسعر ٣١٠٩ زلوتيات للدولار.

(د) تبرع بعملة محلية غير قابلة للتحويل، حولت إلى الدولار بسعر ١٠٩١٥ زلوتي للدولار.

(هـ) مساهمة محلية غير قابلة للتحويل، حولت إلى الدولار بسعر ١٠٥٢٦ زلوتي للدولار.

الجدول ٤ -

**مجموع الموارد والمدفوعات الخارجة عن الميزانية للصندوقين
الاستثماريين العام والمخصص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٣^(٦)**

(بدولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	٤٥٠ ٩١١,٠٠	مجموع الموارد
٣ ٣٠١ ٢٢٦,٠٠		مجموع المدفوعات، منها:
١ ٤٧٤ ٢١٦,٠٠		الصندوقان الاستثماريان
١ ٨٢٧ ١١٠,٠٠		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مؤقتة.

(أ)

نفقات حلقات العمل وغيرها من الأنشطة التدريبية ٢١ كانون
الاول ديسمبر ١٩٩٣

الجدول ٥ -

(بدولارات الولايات المتحدة)

الصندوقان الاستثماريان المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم العام والمخصص	افريقيا
	١٨ ٤٣٧	
١٠ ٥٩٨		اثيوبيا
(١٩ ٩١٥)		أنغولا
١٠ ٤٩٨		زمبابوي
(٢٥ ٥٧٤)		سيراليون
٢٨ ٩١٥		غانا
٨ ٥٤٩		موزامبيق
٥ ٣٦٦		نيجيريا
١٩ ٤٧٥		<u>آسيا والمحيط الهادئ</u>
٣٩ ٠٦٢		جمهورية كوريا
٤٠ ٠٨٣		الصين
(٥٩ ٦٧٠)		<u>أنشطة إقليمية</u>
٤ ٤٣٣		<u>وسط أوروبا وأوروبا الشرقية</u>
٤ ٤٣٣		رومانيا
١٩ ٢٢٢	٣٤ ٣٤٦	<u>أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي</u>
	٣٤ ٣٤٦	منطقة البحر الكاريبي
١ ٨٠٠		أوروغواي
١٧ ٤٢٢		فنزويلا
٥٠٠	١٣ ٥٠٧	<u>أنشطة إقليمية</u>
٦٢ ٠٨٧	٤٧ ٨٥٣	<u>مجموع النفقات</u>

(أ) الأرقام الواردة بين قوسين () تتصل بالمبالغ الملزمة بها في عام ١٩٩٢ ولكنها لم تتنفق، وقيدت، بناء على ذلك، حساب المشاريع في عام ١٩٩٣.

الجدول ٦ -

النفقات الخارجية عن الميزانية المتعلقة بالمشاريع الاستشارية، ٣١ كانون

الأول ديسمبر ١٩٩٣^(٤)

(بدولارات الولايات المتحدة)

الصندوقان الاستثماريان المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المندوبان	العام والمخصص	أfricania
٦٧١ ٧٣٦		(٧ ٥٨٥)	
١٩٢ ٢٦٤			اثيوبيا
(٧٥ ٤٤١)			أنغولا
٣٣ ١٦٥		(٣٧ ٠ ٧٤)	أوغندا
١٩٣ ٤٤٥		٢١ ٠ ٤٢	تونس
(٣٠ ٩٢٩)			الجزائر
٨١ ٦٩١			زمبابوي
٦٩ ٥٦٥			سوازيلند
٢١ ١٥٦			سيراليون
٥٧ ٤٩٨			غامبيا
١٠٨ ٩٣٦		١ ٣٠١	غانا
٢٠ ٣٨٦			الكاميرون
٢٠٠ ٦٩٣		١٢٥ ١٠٤	كينيا
١٣٣ ٦١٣		٢ ٨٩٤	موزambique
٥ ٧٢٨			نيجيريا
٢٢٣		٣٢ ٨٦٧	أنشطة إقليمية
٥١ ٢٦٨			آسيا والمحيط الهادئ
١٦ ٤٩٥			باكستان
٩ ٥٤٦			بابوا غينيا الجديدة
(١٦ ١٨٠)		٧٧ ٤٣٤	جمهورية كوريا
١٩٥ ٦٦٢			الصين
٤٥ ٩٤٨			الفلبين
١٢ ٤٧٥			منغوليا
١٣٧ ٢٣٩			ميانمار
٢٩٧ ٣٤٩		١٠٦ ٠ ٣٣	أنشطة إقليمية
			وسط أوروبا وأوروبا الشرقية
			الإمارات
			أوزبكستان
			رومانيا
			أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الصندوقان الاستثماريان المتحدة الإنمائي	العام والمخصص	
٤٠ ٣٣٩		الأرجنتين
٦٢ ٢٥١		أوروغواي
	٢١ ٦٥٥	أنتيلغا وبربودا
٥٦ ٧٦٠		البرازيل
	٨ ١٤٠	بيرو
(١٨ ٣٥٢)		شيلي
	١٤ ٧٥٧	غيانا
٤١ ٧٠٧		فنزويلا
(٤ ٧٠٥)		كوبا
٩٦ ٧٥٨		كولومبيا
	٢٩ ٧٢٢	منطقة البحر الكاريبي
٣٢ ٥٩١	٣١ ٧٥٩	أنشطة إقليمية
٣٩٩ ٦٠٣	١ ٢٠٢ ٨١١	<u>أنشطة إقليمية</u>
١ ٧٦٥ ٠٤٣	١ ٤٢٦ ٢٦٣	<u>مجموع النفقات</u>

(أ) الأرقام الواردة بين قوسين () تتصل بالمبالغ الملزمة بها في عام ١٩٩٢ إلا أنها لم تتفق، وقيمتها، بناء على ذلك، لحساب المشاريع في عام ١٩٩٣.

٥١ - كذلك أنجز البرنامج وضع واختبار نظام المعلومات للشركات عبر الوطنية، وهو نظام محوب لتخزين وتجهيز واسترجاع المعلومات البيليوغرافية والنصية مصمماً للمستعملين على مستوى البلدان. وقد أدمج في النظام ثلاث قواعد بيانات ببليوغرافية تتضمن ما مجموعه ١٢ ٠٠٠ سجل. وتغطي المعلومات المخزونة مؤلفات علمية وتنظيمية عن الشركات عبر الوطنية. وكل قاعدة بيانات موثقة في كتيب دليل للاستعمال. ويوثق دليل إضافي نسخة النظام؛ النسخة الخاصة بادارة قواعد البيانات، وهي موجودة في المقر، والنسخة الخاصة بنظام المستعملين النهائيين. ومن المقرر البدء بتوزيع النظام بصورة تجريبية على المستعملين النهائيين في عام ١٩٩٤.

٥٢ - وقد تم توسيع نطاق العنصر القانوني من نظام المعلومات خلال عام ١٩٩٣. وصدرت نشرة إخبارية شهرية معروفة Recent Developments in Law and Regulations Affecting Investment (التطورات الأخيرة في القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار)، وهي تستند إلى الخدمات المحوسبة المباشرة، وتتوخى فائدة الممارسين في الميدان. وعلاوة على ذلك، تبذل جهود لاستكمال جمع القائمة التحليلية المحوسبة للعقود والاتفاques غير النفطية.

٥٣ - في عام ١٩٩٣، بذلت جهود لرفع مستوى نوعية التسهيلات الإلكترونية لنظام المعلومات. وفي هذا السياق، أنشئ نظام بريد الكتروني على شبكة المنطقة المحلية لنظام المعلومات. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج تقديم مساعدة ومشورة تقنية للحكومات التي تطلب خدمات إضافية في ميدان الحواسيب وشبكات المنطقة المحلية: تم إيفاد بعثتين أحد هما لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأخرى لأوزبكستان لتقديم المشورة لهما بشأن إقامة شبكات من هذا النوع.

٥٤ - وواصل قسم المحاسبة التابع للبرنامج تقديم المساعدة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الذي بلغ الآن عضويته الكاملة المؤلفة من ٣٤ بلداً. وقد نظر الفريق العامل في دورته الثانية عشرة المقودة في آذار/مارس ١٩٩٤، في المواضيع التالية في إطار أنشطته الرامية إلى توحيد معايير المحاسبة الدولية:

(أ) التطورات العالمية والوطنية الأخيرة في ميدان المحاسبة والإبلاغ. يشمل هذا الموضوع استعراضاً للتقدم المحرز في تعزيز وتوحيد معايير المحاسبة على الصعيد العالمي من خلال أنشطة الهيئات الدولية والوطنية المعنية بوضع المعايير فضلاً عن استعراض مسائل هامة ذات تأثير على ميدان المحاسبة.

(ب) كشف الشركات عبر الوطنية عن المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير السنوية المنشورة. ويتألف هذا من دراسة استقصائية تقييم مدى كشف، أو عدم كشف، الشركات عبر الوطنية الكبرى عن المعلومات المتعلقة بآثار أنشطتها على البيئة وعن مدى تأثير هذه الآثار على عوائدها المالية؛

(ج) المحاسبة المتعلقة بالصكوك المالية الجديدة. يصف هذا الموضوع السندات المالية المشتقة المتعاظمة النمو ومدى ما تتطلبه من محاسبة وإبلاغ والمشاكل المالية والاقتصادية الناشئة عن ذلك:

(د) المحاسبة المتعلقة بالمنح والامتيازات الحكومية. يصف هذا التقرير المسائل الخلافية المتمثلة فيما إذا كان ينبغي مسح حسابات بالمساعدات الحكومية التي لها أثر مالي كبير على عمليات الشركات، والإبلاغ عن تلك العمليات، وما إذا كان الدعم المقدم يمثل بندًا رأسمالياً أو أكثر في طبيعة العائدات:

(ه) المحاسبة المتعلقة بالتأجير. تزايد عمليات التأجير كطريقة تلجأ إليها الشركات للحصول على أرصدة رأسمالية؛ وتصف هذه الدراسة الطرق البديلة للمحاسبة المتعلقة بالتأجير والممارسات الدولية المتتبعة بهذا الصدد:

(و) جولة أوروجواي المنبثقة عن "مجموعة غات" وخدمات المحاسبة المهنية. ناقشت الدول أيضا، في نطاق جولة أوروجواي، إطاراً لزيادة اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية في قطاع الخدمات؛ وتم إعداد مشروع قرار وزاري يتضمن تفاصيل الأحكام التي يمكن بمقتضاها توفير خدمات المحاسبة على أساس دولي وتحمل في طياتها إمكانية التأثير إلى حد كبير على ممارسة مهنة المحاسبة في العالم:

(ز) المعايير العالمية للمؤهلات واعتماد المحاسبين مهنيا. في جلسة الفريق المعقدة في عام ١٩٩٣، قدمت توصية بإجراء دراسة جدوى حول وضع معايير دولية لاعتماد المحاسبين المهنيين؛ ونوقشت المسائل التي ينطوي عليها الموضوع بمزيد من التفصيل في دورة هذا العام.

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قسم المحاسبة مساعدة تقنية لعدة اقتصادات تمر في مرحلة انتقالية. واستشيرت حكومة جمهورية أوزبكستان بشأن تشريع عن ضريبة الدخل وذلك خلال بعثة زارت البلد في آب/أغسطس ١٩٩٣. ويقوم البرنامج أيضاً بتنفيذ مشروع من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اصلاح المحاسبة وتدريب المحاسبين في أوزبكستان. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البرنامج عضواً مشاركاً في المجلس الاستشاري الدولي المعنى بالتطورات الجارية في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات في الاتحاد الروسي، وعضوواً مشاركاً في مجلس التنسيق المعنى بمنهجية المحاسبة في الدول المستقلة حديثاً. ويعمل البرنامج أيضاً بصفة مستشار لبرنامج تعليم المحاسبة المعروف باسم "تدريب المدربين" التابع للمجلس البريطاني.

٥٦ - وفي عام ١٩٩٣، عقد البرنامج حلقي عمل وشارك بصورة فعالة في عدة مؤتمرات عن المعايير الدولية للمحاسبة. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، عقدت في المنامة، البحرين، حلقة عمل عن معايير المحاسبة في البلدان العربية. واعتمدت حلقة العمل هذه التي عقدت تحت الرعاية المشتركة للرابطة العربية للمحاسبين القانونيين، توصيات تتعلق بانشاء هيئات إقليمية ومحلية لوضع المعايير.

وتحصيات تتعلق باقامة حلقة عمل تحت رعاية الأونكتاد بشأن تعليم المحاسبة في المنطقة. وبالاضافة إلى ذلك، عقد اجتماع مخصص في نيويورك عن "المحاسبة المتعلقة بالتنمية المستدامة" في الفترة من ١٣ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣. وأعدت دراسة حالة إفرادية من أجل الخبراء المعنيين بمحاسبة شؤون الادارة المستدامة للحراجة. وفي دراسة الحالة الإفرادية هذه، أتيحت الفرصة لمشروع الحراجة لأن يعرف بنفسه التنمية المستدامة ثم يصف العمليات أو التغييرات التي سيجريها في العمليات للوفاء بهذا التعريف. واحتسب المشروع تكلفة بلوغ تعريفه للتنمية المستدامة وما ينبغي أن يكون عليه الدخل المستدام المتأتي من العمليات. ووجد الخبراء النهج مفيداً، لكنهم استنجدوا ضرورة القيام بمزيد من العمل لتحسين تعريف الاستدامة وضرورة الاشارة إلى ما تم قياسه ووحدة المحاسبة التي ستجرى القياس. وقدمت أيضاً ورقة عن "التغييرات المهنية في ظل النظام الدولي الجديد" في المؤتمر العربي الثالث للمحاسبة الدولية، المعقد في المنامة، البحرين، من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

- ٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع البرنامج اللمسات النهائية على منشورين معددين للطبع هما:

(أ) Accounting, Valution and Privatztion (المحاسبة، والتقييم، والتحويل إلى القطاع الخاص) (رقم E.94.II.A.3)، ويدرس هذا المنشور الخبرة المكتسبة في ثمانية بلدان قامت ببرامج للتحويل إلى القطاع الخاص وكيفية تناولها لمشاكل المحاسبة والإبلاغ والتقييم. وقد شأكثير من هذه المشاكل بسبب فرض نظم محاسبة جديدة على النظم القديمة وأو لأن نوعية البيانات غير كافية لإعطاء معلومات مفيدة. وتم اقتراح حلول للمشاكل التي لم يتم التوصل إلى حلول بشأنها:

(ب) International Accounting Reporting Issues: 1993 Review (مسائل المحاسبة والإبلاغ على الصعيد الدولي: استعراض عام ١٩٩٣) (رقم المبيع: سينشر قريباً) يركز هذا المنشور على تحسين تعليم المحاسبة. وهناك حالياً شعور بعدم الارتكاب من حالة الإبلاغ المالي وأداء المحاسبين ومراجعى الحسابات. ويعتبر تعليم المحاسبين المهنيين وتدريبهم ومنح الشهادات لهم العنصر الرئيسي في تحسين هذه الحالة، ويناقش التقرير تحصيات حول اتخاذ إجراءات في المستقبل.

- ٥٨ - وأخيراً اتصل بالبرنامج قادة صناعة التأمين الدولية للاضطلاع بمشروع استشاري لوضع معايير متتفق عليها دولياً لتوحيد ممارسات التنظيم والاشراف في الصناعة. ويتمثل الهدف الطويل الأجل لهذا العمل في وضع معايير مرعجية شاملة متتفق عليها دولياً لجميع وظائف التنظيم والاشراف في قطاع التأمين. وسيقدم البرنامج، بالاقتران مع سائر شعب الأونكتاد، المساعدة للبلدان الراغبة في تنفيذ المعايير الموصى بها عن طريق توفير مواد تدريبية وعقد حلقات دراسية وتقديم مساعدة تقنية مباشرة.

١ - الوحدة المشتركة المنشأة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥٩ - اضطلعت الوحدة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من مشاريع البحث بما فيها إجراء تقييم لمساهمة الشركات عبر الوطنية في وضع صلات خلفية في صناعة الكهرباء والالكترونيات (ممولة من حكومة اليابان); وأحدث التطورات في صناعات الخدمات في آسيا؛ وإجراء دراسة بشأن عقود الادارة للفنادق الدولية المتعددة الفروع في تايلند. واستفاد مشروع البحث المتعلق بالصلات الخلفية في صناعة الكهرباء والالكترونيات من قيام الوحدة المشتركة بتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء بشأن هذا الموضوع أُنعقد في بانكوك خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٦٠ - وواصلت الوحدة المشتركة خلال عام ١٩٩٣ جمع وتحليل ونشر المعلومات والبيانات عن الأنشطة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية وعن التغيرات في تشريعات الاستثمار المباشر الأجنبي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وساعد البرنامج في جمع البيانات اللازمة للعدد المستكملاً من World Investment Directory, volume I: Asia and the Pacific (دليل الاستثمار في العالم، المجلد الأول: آسيا والمحيط الهادئ).

٦١ - وأعدت الوحدة المشتركة المخطوطات التالية المعدة للتوزيع على مراكز التنسيق والوكالات المهمة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ووضعتها بصيغتها النهائية للنشر: التكنولوجيا عبر الوطنية حتى عام ٢٠٠٠; ودور الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية للسلع الأساسية الأولى؛ الشركات عبر الوطنية وصناعات مختارة في حقل الخدمات؛ وتقييم اسهام الشركات عبر الوطنية في نقل التكنولوجيا في مناطق تجهيز الصادرات ومجمعات المؤسسات العلمية في آسيا؛ والشركات عبر الوطنية والصلات الخلفية في صناعات الكهرباء والالكترونيات في آسيا؛ واستعراض الشركات عبر الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٤. (جميع هذه المنشورات باللغة الانجليزية). بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع تقارير اجتماع فريق الخبراء الذي نظمته الوحدة المشتركة والمعقد في بانكوك في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر، على البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وعلى مراكز التنسيق.

٦٢ - وحضرت الوحدة المشتركة المؤتمر الدولي المعنى بالشركات عبر الوطنية والصين، المعقد في بيجينغ في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وقدمت الدعم التقني له.

٢ - الوحدة المشتركة المنشأة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٣ - خلال فترة التقرير، اضطلعت الوحدة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي/الأونكتاد بعدة أنشطة في مجالات المعلومات (المعلومات القانونية والاحصائية المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وكذلك بالبحوث (التي ركزت أساساً على الشركات عبر الوطنية وعملية إعادة تشكيل الهياكل الصناعية في بلدان مختارة من المنطقة، وعلى الشركات عبر الوطنية وعملية التغير في الاقتصاد الدولي) والتعاون التقني (الشركات عبر الوطنية والتنافس الدولي).

٦٤ - وفيما يتعلق بمجال المعلومات المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعدت الوحدة المشتركة الطبعة النهائية من Directorio sobre el inversion extranjera en América Latina y el Caribe 1993: Marco Legal e información estadística الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ١٩٩٣: الإطار القانوني والمعلومات الاحصائية). ولسوف ينشر جزء منه في دليل الاستثمار في العالم، المجلد الرابع الذي أعده البرنامج. وورد ملخص بتحليل المعلومات القانونية والاحصائية عن الاستثمار المباشر الأجنبي في المنطقة في الوثيقة المعروفة Informe sobre la Inversión Extranjera en América Latina y el Caribe، 1993 (تقرير عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٣).

٦٥ - وفي مجال البحث، قامت الوحدة المشتركة بأعمال في إطار مشروع البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية وإعادة تشكيل الهياكل الصناعية. وفي هذا المضمار وزعت استبيانات على الشركات الكبرى المملوكة للأجانب في قطاع الصناعات التحويلية في كل من البرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا. وفي حالة البرازيل وكولومبيا، عرضت نتائج هذه الاستبيانات في ثلاثة تقارير: El papel de las empresas transnacionales en la reestructuración industrial de Colombia: Una síntesis; TNCs and manufacturing sector in Brazil. Technological backwardness in the eighties and signs of an important restructuring in the nineties; and TNCs and industrial modernization in Brazil. Results of a questionnaire administered to the largest foreingowned companies in the manufacturing sector during November 1991/January 1992 (دور الشركات عبر الوطنية في إعادة تشكيل الهياكل الصناعية في كولومبيا: عرض تجمعي؛ والشركات عبر الوطنية وقطاع الصناعات التحويلية في البرازيل، التخلف التكنولوجي في الثمانينيات وعلامات إعادة تشكيل مهمة في التسعينيات؛ والشركات عبر الوطنية والتحديث الصناعي في البرازيل: نتائج استبيان مقدم إلى كبريات الشركات المملوكة للأجانب في قطاع الصناعات التحويلية خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٢). ولسوف يتم إنجاز التقريرين المتعلقيين بشيلي وكوستاريكا في عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك أذاحت الوحدة المشتركة دراسة تشمل جمع ومعالجة وتحليل معلومات عن دور الاستثمار المباشر الأجنبي والتنمية الصناعية في الأرجنتين بعنوان Las empresas transnacionales en una economía en transición. La experiencia argentina de los años ochenta في الثمانينيات).

٦٦ - وفيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية وعمليات التغير الجارية حاليا في الاقتصاد العالمي، أعدت دراسة بعنوان A new international industrial order (نظام صناعي دولي جديد). وهذا الاستعراض الشامل عالج الجوانب الهيكلية من الاقتصاد الدولي الجديد ولا سيما فيما يتعلق بزيادة التنافسية وأهمية التكنولوجيا بالدرجة التي تتصل فيها بالتجارة الأجنبية والاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا. وفيما يتصل بالبلدان النامية عولجت النتائج الناجمة عن التغيرات في الاقتصاد العالمي وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية وأثر ذلك على النمو والقدرات التكنولوجية للبلدان النامية بالمنطقة. وقد طرّح نموذج لإعادة تشكيل صناعة السيارات لتوضيح جوانب التحليل.

٦٧ - وفي مجال التعاون التقني، تعاونت الوحدة المشتركة مع مؤسسة الاندیز الإنمائية لبلدان المنطقة لإعداد الندوة الإقليمية الثانية الرفيعة المستوى المعنية بمساهمة الشركات عبر الوطنية في نمو وتنمية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولسوف تعقد هذه الندوة في كراكاس خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤، على أن يشارك في تبنيها كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤسسة الاندیز الإنمائية بالاشتراك مع منظمة وطنية.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الوحدة المشتركة بعمليات التركيب والبيان العملي والتدريب فيما يتعلق باستخدام الأساليب الحاسوبية المصممة خصيصاً لتقدير التجارة الدولية وتحليل التنافس الدولي. وقدمت الوحدة المشتركة هذه الخدمة إلى معهد التخطيط الاقتصادي الاجتماعي والى مؤسسة غيتوليو فارغاس في البرازيل وإلى مؤسسة التنمية المتكاملة لوادي كوكا وإلى غرفة كالي للتجارة وجامعة خافيريانا في كولومبيا وإلى اللجنة القطاعية للسوق المشتركة للجنوب في أوروجواي.

٦٩ - وفي البرازيل، قامت اللجنة المشتركة كذلك بوضع وتنسيق مشروع لتقديم الخدمات الاستشارية المتصلة بالبحوث التي تجري في ذلك البلد عن "القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في البرازيل". وهذا المشروع الذي تم بالتعاون مع وزارة العلم والتكنولوجيا ومجموعة من المنظمات غير الحكومية البرازيلية، جاء في إطار اتفاق بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة البرازيل. وشمل الدعم التقني الذي كفلته الوحدة المشتركة، تقديم المساعدة من أجل دراسة استقصائية أجريت على ٠٠٠ من الشركات البرازيلية والأجنبية عن طريق تبادل المعلومات وإجراء المشاورات، وكذلك إعداد تقريري بحوث والمشاركة في عدة حلقات عمل وحلقات دراسية. وقد أعدت الوحدة المشتركة تقريراً لتقديمه إلى حكومة البرازيل بعنوان Adjusting for survival: TNCs and national firms in the Brazilian industry in the early 1990s (التكيف من أجل البقاء: الشركات عبر الوطنية والشركات الوطنية في الصناعة البرازيلية في أوائل التسعينيات) (قيد الاصدار).

٧٠ - وفي شيلي، تعاونت الوحدة المشتركة مع مركز الاقتصاد الدولي في قسم الاقتصاد بجامعة شيلي في إطار مشروع بحثي إقليمي ممول من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن مشروع عن أثر الاستثمار

الأجنبي على التنمية في أمريكا اللاتينية. وهذا المشروع البحثي الإقليمي يشمل شبكة من مراكز البحث غير الحكومية في بلدان مختلفة بالمنطقة من بينها الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا.

٣ - الوحدة المشتركة المنشأة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٧١ - خلال فترة التقرير، ركزت الوحدة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والأونكتاد جهودها على البحوث المتعلقة بعمليات الشركات عبر الوطنية في المنطقة الأفريقية، مع تركيز خاص على الأشكال البديلة للاستثمار والتعاون. وأجرت الوحدة المشتركة ثلاثة دراسات حول الموضوع.

٧٢ - وتشمل الدراسة عن Investment Flows from Central and Eastern European Countries into Africa: A Case Study of Nigeria (تدفقات الاستثمار من بلدان وسط وشرق أوروبا إلى إفريقيا: دراسة إفرادية لحالة نيجيريا) (E/ECA/UNCTC/88) استعراضًا للمشاكل الأساسية المتعلقة بتدفقات الاستثمار من بلدان وسط وشرق أوروبا في ضوء الاصلاحات الاقتصادية الراهنة التي يتم إجراؤها في تلك المنطقة. وتم فحص آفاق وإمكانيات تدفقات الاستثمار إلى نيجيريا، الناشئة عن وسط وشرق أوروبا فضلاً عن تدابير السياسات التي يمكن أن يتخذها البلد المضيف لتنشيط هذه التدفقات.

٧٣ - وتقدم دراسة عن Foreign Direct Investment from Developing Countries: The Case of Mauritius (الاستثمار المباشر الأجنبي من البلدان النامية: حالة موريشيوس) (E/ECA/UNCTAD/3) استعراضًا وتحليلًا موجزًا للتطورات التي حدثت في الماضي ثم الحالة الراهنة واتجاهات آفاق المستقبل في تدفقات الاستثمار من بلدان نامية مثل الهند وسنغافورة وهونغ كونغ وغيرها إلى موريشيوس وهي بلد قائد في هذا الميدان. وفي هذا السياق تحدد الدراسة إمكانية تدفقات الاستثمار ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وبإضافة إلى ذلك فهي تحلل صوغ وتنفيذ السياسات العامة في سياق مناطق تجهيز الصادرات في موريشيوس.

٧٤ - وترتدي مناقشة الاستراتيجيات والخيارات للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة في الدراسة الثالثة عن Creation of Joint Ventures in the African Changing Context: Strategies and Modalities (إيجاد المشاريع المشتركة في السياق الأفريقي المتغير: الاستراتيجيات والطرائق) (E/ECA/UNCTAD/2). واستنادًا إلى التجارب الحالية المتعلقة بعملية التفاوض حول المشاريع المشتركة القائمة، تفحص الدراسة المشاريع المشتركة في المنطقة بوصفها أشكالًا بديلة للتعاون مع الشركات عبر الوطنية في الفترة الراهنة من التغيير الهيكلي.

٧٥ - وقد انصب المجال الثاني للبحوث التي اضطاعت بها الوحدة المشتركة على دور الاستثمار المباشر الأجنبي الياباني في إفريقيا مع تركيز خاص على نقل التكنولوجيا ووضع السياسات في بلد الموطن. وقد صدرت أربع دراسات في هذا المضمون هي Technology Transfer through Foreign Direct Investment: The Case

of Japanese Investment in Africa الياباني في افريقيا) (5) تبين الحالة الراهنة لنقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبية في افريقيا مع استعراض التجربة الافريقية. وThe Policy on foreign Direct Investment to Africa: الاتجاهات والآفاق Trends and Prospects (6) وهي تحلل سياسات البلد الموطن بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي فيما يتصل باحتياجات البلدان الافريقية مع تركيز خاص على اليابان. وبإضافة إلى ذلك، توضح الدراسة القيود والعقبات الرئيسية المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان الافريقية المضيفة. أما الدراسات الأربع عن Foreign Direct Investment from Japan to Africa: Case of Ethiopia إلى افريقيا: حالة اثيوبيا) (7) Case of Kenya (حالة كينيا) (8) و Case of Nigeria (حالة نيجيريا) (10) و Case of Ghana (حالة غانا) و تستعرض اتجاهات وآفاق الاستثمارات اليابانية في البلدان الأربع المذكورة كما تدرس الأثر الاقتصادي الناجم عن هذه الاستثمارات بالنسبة للاقتصادات المحلية. وتشمل الدراسات كذلك توصيات متعلقة بالسياسات تتصل بزيادة الفائدة التي تجنيها البلدان الافريقية من الاستثمار المباشر الأجنبي الياباني.

76 - وأنجزت الوحدة المشتركة أيضا دراستي حالة افرادية عن The Role of Trading Transnational Corporations in Nigeria and Ghana (دور الشركات التجارية عبر الوطنية في نيجيريا وغانا) (4) حيث يتم تقييم الآثار والنتائج الناجمة عن أنشطة شركات التجارة عبر الوطنية على اقتصاد هذين البلدين. وتقدم الدراسات لمساعدة البلدان الافريقية على اتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع الشركات عبر الوطنية في هذا المجال بالذات.

77 - وقدمت الوحدة المشتركة ورقة عن Foreign Direct Investment and Technological Development of African Enterprises (الاستثمار المباشر الأجنبي والتنمية التكنولوجية للشركات الافريقية) (1) إلى اجتماع فريق الخبراء المعنى بتنشيط الاستثمار لصالح التنمية في افريقيا. وتشكل الورقة جزءا من الهدف الذي تتواهله الوحدة المشتركة لتعزيز الوعي والفهم في البلدان الافريقية فيما يتعلق بأثر الشركات عبر الوطنية على قضايا إئتمانية اقتصادية من قبيل التنمية التكنولوجية. وتركز الورقة على تقنيات التفاوض في ميدان نقل التكنولوجيا.

78 - وفي مجال تحليل ونشر المعلومات أصدرت الوحدة المشتركة العدد ١٠ من طبعة ١٩٩٣ من Transnational Focus (محور الشركات عبر الوطنية). ويوزع هذا المنشور على نطاق واسع بالمنطقة لتوسيعه البلدان الأعضاء بما يستجد من البحوث والمعلومات عن الشركات عبر الوطنية. كما ساهمت الوحدة المشتركة ببيانات ومعلومات في برنامج سلسلة دليل الاستثمارات العالمية وخاصة المجلد المرتقب عن افريقيا (المجلد الخامس).

٧٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الوحدة المشتركة في عدة اجتماعات وحلقات عملنظمتها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا حول مسألة الاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية. وفيما يتعلق بمنشورات البحوث التي أصدرتها الوحدة المشتركة، تم إيفاد عدد منبعثات إلى بلدان إفريقية مختلفة وإلى اليابان لاستعراض القضايا المتعلقة بالمشاريع المشتركة ودور الشركات عبر الوطنية في عملية التحول إلى القطاع الخاص، ولجمع البيانات المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية. كما أوفدت بعثات إلى بوركينا فاسو والنiger بشأن دور المشاريع المشتركة في إفريقيا، وإلى غانا ونيجيريا بشأن الشركات التجارية عبر الوطنية، وإلى طوكيو بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي الياباني في إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الوحدة المشتركة في إعداد وخدمة ومتابعة مؤتمر طوكيو المعنى بالتنمية الإفريقية.

٤ - الوحدة المشتركة المنشأة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٨٠ - خلال فترة التقرير، تركزت أعمال الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تقديم الدعم المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول في وسط أوروبا وشرقيها في مجال إعادة تشكيل الشركات الصناعية عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي والتمويل الخارجي. وبالتعاون مع الحكومات، تم توجيه دعم الوحدة نحو مساعدة فرادي الشركات في شرق أوروبا على تعريف مشاكلها المحددة فيما يتعلق بالانتاج والإدارة والتكنولوجيا والتسويق، وإمكانياتها بالنسبة للحصول على المساعدات الخارجية في تلك المجالات عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي من شركات غربية محددة.

٨١ - وساهمت الوحدة في عدد من المؤتمرات الدولية التي ركزت على الاستثمار المباشر الأجنبي في وسط أوروبا وشرقيها كما ساهمت الوحدة بمقالات نشرت في عدة مجلات دولية عن المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات المتحولة.

٥ - الوحدة المشتركة المنشأة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٨٢ - خلال فترة التقرير، ساهمت الوحدة المشتركة المنشأة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إعداد "دليل الاستثمار في العالم"، المجلد الخامس: "إفريقيا وغرب آسيا"، الذي يجري حالياً الفراغ منه. وفيما عدا هذه المساهمة، تقلصت أنشطة الوحدة المشتركة بسبب النقل المؤقت للموظف المسؤول في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى المقر في نيويورك في أعقاب حرب الخليج.

المرفق الأول

قائمة المنشورات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والاستثمار المباشر الأجنبي الصادر في عام ١٩٩٣

ألف - الدراسات الإفرادية

Environmental Management in Transnational Corporations: Report on the Benchmark Corporate Environment Survey. 278 pp. Sales No. E.94.II.A.2. \$29.95.

Accounting, Valuation and Privatization. 190 pp. Sales No. E.94.II.A.3. \$25.

Management Consulting: A Survey of the Industry and Its Largest Firms. 100 pp. Sales No. E.93.II.A.17. \$25.

Transnational Corporations: A Selective Bibliography, 1991-1992. 736 pp. Sales No. E.93.II.A.16. \$75. (English/French.)

Small- and Medium-sized Transnational Corporations: Role, Impact and Policy Implications. 242 pp. Sales No. E.93.II.A.15. \$35.

Small and Medium-sized Transnational Corporations: Executive Summary and Report on the Osaka Conference. 35 pp. ST/CTC/168. Free-of-charge.

World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production. 290 pp. Sales No. E.93.II.A.14. \$45.

World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production. An Executive Summary. 31 pp. ST/CTC/159. Free-of-charge.

Foreign Investment and Trade Linkages in Developing Countries. 108 pp. Sales No. E.93.II.A.12. \$18.

World Investment Directory 1992. Volume III: Developed Countries. 532 pp. Sales No. E.93.II.A.9. \$75.

Transnational Corporations from Developing Countries: Impact on Their Home Countries. 116 pp. Sales No. E.93.II.A.8. \$15.

Debt-Equity Swaps and Development. 150 pp. Sales No. E.93.II.A.7. \$35.

From the Common Market to EC92: Regional Economic Integration in the European Community and Transnational Corporations. 134 pp. Sales No. E.93.II.A.2. \$25.

Register of Consultants Reports, 1976-1992 (2 volumes). 1,012 pp. Free-of-charge.

Workshop Papers on Foreign Direct Investment and Transnational Corporations: An Annotated Bibliography with indexes, 1978-1992. 346 pp. Free-of-charge.

Training and Reference Manual on Financing Joint Ventures and the Preparation and Appraisal of Feasibility Studies. 142 pp. Free-of-charge.

Training Brochure. 20 pp. Free-of-charge.

International Environmental Law: Emerging Trends and Implications for Transnational Corporations (ST/CTC/137).

باء - سلسلة المنشورات

الدراسات الحالية لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات
عبر الوطنية، السلسلة ألف

- No. 26. Explaining and Forecasting Regional Flows of Foreign Direct Investment. 58 pp. Sales No. E.94.II.A.5. \$15.
- No. 25. International Tradability of Insurance Services. 54 pp. Sales No. E.93.II.A.11. \$20.
- No. 24. Intellectual Property Rights and Foreign Direct Investment. 108 pp. Sales No. E.93.II.A.10. \$20.
- No. 23. The Transnationalization of Service Industries: An Empirical Analysis of the Determinants of Foreign Direct Investment by Transnational Service Corporations. 62 pp. Sales No. E.93.II.A.3. \$15.

(مكتبة الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية)

Set A (Boxed set of 4 volumes. ISBN 0-415-08554-3. £350):

Volume One: The Theory of Transnational Corporations. 464 pp.

Volume Two: Transnational Corporations: A Historical Perspective. 464 pp.

Volume Three: Transnational Corporations and Economic Development. 448 pp.

Volume Four: Transnational Corporations and Business Strategy. 416 pp.

Set B (Boxed set of 4 volumes. ISBN 0-415-08555-1. £350):

Volume Five: International Financial Management. 400 pp.

Volume Six: Organization of Transnational Corporations. 400 pp.

Volume Seven: Governments and Transnational Corporations. 352 pp.

Volume Eight: Transnational Corporations and International Trade and Payments. 320 pp.

Set C (Boxed set of 4 volumes. ISBN 0-415-08556-X. £350):

Volume Nine: Transnational Corporations and Regional Economic Integration. 331 pp.

Volume Ten: Transnational Corporations and the Exploitation of Natural Resources. 397 pp.

Volume Eleven: Transnational Corporations and Industrialization. 425 pp.

Volume Twelve: Transnational Corporations in Services. 437 pp.

Set D (Boxed set of 4 volumes. ISBN 0-415-08557-8. £350):

Volume Thirteen: Cooperative Forms of Transnational Corporation Activity.

Volume Fourteen: Transnational Corporations: Transfer Pricing and Taxation.

Volume Fifteen: Transnational Corporations: Market Structure and Industrial Performance.

Volume Sixteen: Transnational Corporations and Human Resources.

Set E (Boxed set of 4 volumes. ISBN 0-415-08558-6. £350):

Volume Seventeen: Transnational Corporations and Innovative Activities.

Volume Eighteen: Transnational Corporations and Technology Transfer to Developing Countries.

Volume Nineteen: Transnational Corporations and National Law.

Volume Twenty: Transnational Corporations: The International Legal Framework.

Transnational Corporations (formerly The CTC Reporter).

Volume II, No. 1 (February 1993)

Volume II, No. 2 (August 1993)

Volume II, No. 3 (December 1993)

Transnationals, a quarterly newsletter.

Volume V, No. 1 (March 1993)

Volume V, No. 2 (December 1993)

جيم - منشورات الوحدات المشتركة

El papel de las empresas transnacionales en la reestructuración industrial de Colombia: una síntesis (LC/G.1759-P). Estudios e Informes de la CEPAL Series, No. 90. Sales No. S.93.II.G.9.

Transnational corporations and industrial modernization in Brazil: results of a questionnaire administered to the largest foreign-owned companies in the manufacturing sector during November 1991/January 1992 (LC/R.1260).

Transnational corporations and the manufacturing sector in Brazil: technological backwardness in the eighties and signs of an important restructuring in the nineties (LC/R.1261).

A new international industrial order (LC/R.1268).

Las empresas transnacionales en una economía en transición. La experiencia Argentina de los años ochenta (LC/G.1789-P). Estudios e Informes de la CEPAL Series, No. 91.

Directorio sobre inversión extranjera en América Latina y el Caribe 1993: Marco legal e información estadística (LC/R.1325).

Informe sobre la inversión extranjera en América Latina y el Caribe 1993 (LC/R.1326).

Inversión extranjera directa e integración regional: la experiencia reciente de América Latina y el Caribe. Industrialización y Desarrollo Tecnológico, Informe No. 14, ISSN 0259-2398.

Investment Flows from Central and Eastern European Countries into Africa: A Case Study of Nigeria (E/ECA/UNCTC/88).

Foreign Direct Investment and Technological Development of African Enterprises (E/ECA/UNCTAD/1).

Creation of Joint Ventures in the African Changing Context: Strategies and Modalities (E/ECA/UNCTAD/2).

Foreign Direct Investment from Developing Countries: The Case of Mauritius (E/ECA/UNCTAD/3).

The Role of Trading Transnational Corporations in Nigeria and Ghana (E/ECA/UNCTAD/4).

Technology Transfer through Foreign Direct Investment: The Case of Japanese Investment in Africa (E/ECA/UNCTAD/5).

The Policy on Foreign Direct Investment to Africa: Trends and Prospects (E/ECA/UNCTAD/6).

Foreign Direct Investment from Japan to Africa: Case of Ethiopia (E/ECA/UNCTAD/7).

Foreign Direct Investment from Japan to Africa: Case of Kenya (E/ECA/UNCTAD/8).

Foreign Direct Investment from Japan to Africa: Case of Ghana (E/ECA/UNCTAD/9).

Foreign Direct Investment from Japan to Africa: Case of Nigeria (E/ECA/UNCTAD/10).

Transnational Focus, No. 10 (1993).

Asia and Pacific TNC Review 1994.

المرفق الثاني

حلقات العمل واللقاءات الدراسية والندوات واجتماعات
المائدة المستديرة الرئيسية المتعلقة بالاستثمار المباشر
الأجنبي التي عقدت في عام ١٩٩٣

(ج) حلقات العمل المتعلقة بالسياسات العامة

البلد

المواقيع

الاسم

		المشاريع المشتركة في قطاع النفط	
بابوا غينيا الجديدة	١٢-٨ شباط/فبراير	اجتمع المائدة المستديرة بشأن المناطق الاقتصادية الحرة	
تونس	١٩-٦ شباط/فبراير	التحول إلى القطاع الخاص - عنصر أساسي في الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد سوقي اجتماعي	
أوزباكستان	٢٦-٢٢ شباط/فبراير		
كندا	٣-٢ آذار/مارس	الحلقة الدراسية بشأن تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٢	
ألبانيا	١٦-١٣ نيسان/أبريل	المفاوضات والاستثمار الأجنبي	
الجزائر	٢٨-٢٦ نيسان/أبريل	اجتمع المائدة المستديرة بشأن مناخ الاستثمار	
الولايات المتحدة	٣٠-٢٨ نيسان/أبريل	اجتمع المائدة المستديرة بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية التي تشمل الصين	
اثيوبيا	٥- حزيران/يونيه	تنمية الأعمال التجارية الصغيرة	
بربادوس (إقليمي)	٤- ١٨-١ حزيران/يونيه	إدارة المؤسسات المالية والإشراف عليها	
البرازيل	١٨-١٦ حزيران/يونيه	البرازيل وتدفقات الاستثمار الدولي	
الدانمرك	١٠-٧ حزيران/يونيه	إمكانية التجارة بالخدمات: أثرها ونتائج المترتبة عليها بالنسبة للبلدان النامية: حالة الخدمات المصرفية	
الدانمرك	٩-٨ تموز/ يوليه	إمكانية التجارة بالخدمات: أثرها ونتائج المترتبة عليها بالنسبة للبلدان النامية: حالة الخدمات المصرفية	
اليابان	١٠-٧ أيلول/سبتمبر	المنبر الدولي المعنى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية: دور الاستثمار المباشر الأجنبي	
الصين	١١-٩ أيلول/سبتمبر	المؤتمر الدولي المعنى بالشركات عبر الوطنية والصين	
جامايكا	٢٨-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر	التفاوض بشأن اتفاقيات المشاريع المشتركة	
تشاد	٢٣-١٩ تشرين الأول/أكتوبر	الترتيبات التعاقدية في صناعة النفط الدولية	
سويسرا	٢٥-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر	الشركات عبر الوطنية والعملة وتنمية الموارد البشرية وتقالييد الأعمال التجارية	
سويسرا	١٤-١٣ كانون الأول/ديسمبر	مستقبل برنامج التعاون التقني المعنى بالشركات عبر الوطني	
سويسرا	١٣ كانون الأول/ديسمبر	خيارات السياسة في مجال احتجاز الاستثمار المباشر الأجنبي إلى إفريقيا	
سويسرا	١٤ كانون الأول/ديسمبر	تقييم سياسات التحرير المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي	

(ب) حلقات العمل في مجال تنظيم المشاريع (Empretec)

عدد حلقات العمل

البلد

٤

الأرجنتين

٣

أوروجواي

١	البرازيل
٢	زمبابوي
٣	شيلي
٤	غانا
٥	فنزويلا
٦	نيجيريا
<hr/>	
١٩	مجموع عدد حلقات العمل

(ج) حلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الحلقة الدراسية بشأن تقرير لجنوب الجنوب، أديس أبابا، ١٥-١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

اجتماع فريق الخبراء المخصص المعنى بتشجيع الاستثمار في المشاريع الصناعية في إطار العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا، أديس أبابا، ٢٢-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

اجتماع فريق الخبراء المخصص المعنى بإعادة تشجيع الاستثمار في مجال التنمية في إفريقيا: الآفاق في التسعينات وما بعدها، أديس أبابا، ١-١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

(د) حلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الحلقة الدراسية بشأن "العوامل الدولية التي تحكم في المنافسة"، التي نظمها معهد الاقتصادي الصناعي، جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية، ريو دي جانيرو، البرازيل ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣

الحلقة الدراسية بشأن "الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم الثالث: نتائج التقييم المنهجي والتجريبي في أمريكا اللاتينية مقارنة بالخبرات المكتسبة في آسيا" التي نظمها معهد العلاقات بين أوروبا وأمريكا اللاتينية، سيفوفيا، إسبانيا، ١٠-١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣

الحلقة الدراسية بشأن "حماية المستهلك في الاقتصاديات السوقية"، التي نظمتها وزارة الشؤون الاقتصادية والصناعة والتجارة في كوستاريكا، سان خوزيه، ١-٢ تموز/يوليه ١٩٩٣

"المؤتمر الأول للتاريخ الاقتصادي"، الذي نظمته جامعة كامبيناس الحكومية، سان باولو، البرازيل، ٧-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

الحلقة الدراسية عن "القدرة التنافسية للصناعة البرازيلية"، التي نظمها معهد الاقتصاد الصناعي، جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

(ه) حلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اجتماع فريق الخبراء المعنى بالصلات الخلفية في صناعة الكهرباء والالكترونيات" بانكوك، تايلاند، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

- - - - -